

جامعة عمار الثليجي - الاغواط -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص: اقتصاد تقدي وبني



فرع: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان

متطلبات تطوير الزراعة باستعمال صيغ التمويل الإسلامية في المصرف الجزائرية
(دراسة حالة)

تحت إشراف:

• د. محمد فرحي

من إعداد الطلبة:

• عادل بوعيشة

• بشير قويدري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د. ماجدة مدوخ	أستاذة	رئيسا
أ.د. محمد فرحي	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ.د. عمر متيجي	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

جامعة عمار الثليجي - الاغواط -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
ميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص: اقتصاد تقدي وبني



فرع: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان

متطلبات تطوير الزراعة باستعمال صيغ التمويل الإسلامية في المصرف الجزائرية (دراسة حالة)

تحت إشراف:

• د. محمد فرحي

من إعداد الطلبة:

• عادل بوعيشة

• بشير قويدري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د. ماجدة مدوخ	أستاذة	رئيسة
أ.د. محمد فرحي	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ.د. عمر متيجي	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023



الشكر و العرفان

الحمد لله ربى العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين

مصادقا لقوله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

لله الحمد كله والشكر كله على أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل
المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه؛ من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة؛ كما نرفع
كلمة شكر إلى الدكتور المشرف "محمد فرحي" الذي ساعدنا على إنجاز بحثنا؛

ونشكر أساتذة اللجنة الدكتور "ماجدة مدوخ" والدكتور "عمر متيجي"

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد ؛

و نشكر كل أساتذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية

و فى الأخير لا يسعنا إلا ان ندعو الله عزوجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى

الاهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب اليوم نقطف ثمارها والحمد لله أهدي تخرجي إلى :

التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى ريدانة حياتي وبهجتها ،
الصدر الحنون أمي الغالية حفظها الله؛

إلى أرواح أجد أعتر به إلى من سهر الليالي لتربيته وتعليمي إلى من
لا أستطيع رد فضله طول حياتي وكان لي درع أمان مرشدي
وسندي في هذه الحياة، والذي حفظه الله وأطال عمره؛

وإلى إخوتي وأخواتي؛

كما أتوجه بالشكر في الختام إلى كل أساتذة كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين أناروا لنا
طريق العلم.

عادل بوعيشة

الاهداء

ألهى لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب
الجنة إلا برؤيتك.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة... الى نبي الرحمة ونور
العالمين سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

الى كل من كلّمه الله بالصيغة والوقار الى كل من علموني العطاء بدون
انتظار ... الى من أحمل اسمه بكل افتخار... الى من بهم أكرّم وعليهم أعتمد
.... الى كل من كان دعائهم سر نجاحي وحنانهم بلسم جراحي الى أغلى
الحبايب ... أرجو من يمدّ في عمركم لتروا ثمارا قد حان قطافها بعد طول
انتظار وستبقي كلماتكم نجوم امتدي اليوم والغد الى الأبد أمي وأبي
وأخوتي جميعا ...

الى من هم في قلوبنا ونسبهم قلمنا.. لن ننسى الزملاء والأصدقاء كل واحد
باسمه والى جميع زملائنا في الدفعة والى كل من ساعدنا ولم يساعدنا

بشير قويري

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الدور الذي تلعبه الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر التي تعتبر قطاعاً استراتيجياً بالنسبة للبلاد، وإلى تحديد دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي في السودان، وذلك من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي، وتعتبر الزراعة مصدراً رئيسياً لتنمية الاقتصاد في السودان، وتتطلب الاستثمارات الكبيرة لتحقيق نمو مستدام في هذا القطاع.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في السودان تقدم مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي التي تساهم في تمويل وتطوير القطاع الزراعي وتحافظ على تجنب الفوائد الربوية، مما يجعلها خياراً محورياً للمزارعين والشركات الزراعية. إلا أنها لا تستعمل بعض الصيغ مثل (المغارسة والمساقاة و المزارعة) التي يجب تعزيزها وذلك عن طريق التوعية والتثقيف حول فوائد هذه الصيغ وآليات تطبيقها في التمويل الزراعي.

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية، القطاع الزراعي، التمويل الإسلامي.

Summary:

This study aims to determine the role of agriculture in economic development in Algeria, where it is considered a strategic sector for the country. It also aims to identify the role of Islamic banks in financing the agricultural sector in Sudan through the use of Islamic financing instruments. Agriculture is a primary source for economic development in Sudan, requiring significant investments to achieve sustainable growth in this sector.

The study found that Islamic banks in Sudan offer a variety of Islamic financing instruments that contribute to financing and developing the agricultural sector while avoiding interest-based transactions. This makes them a crucial choice for farmers and agricultural companies. However, some financing instruments such as mudarabah, musharakah, and muzara'ah are not widely utilized and need to be promoted through awareness and education about their benefits and implementation mechanisms in agricultural financing.

Keywords: Economic development, agricultural sector, Islamic financing.

الفكر س

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	III-II
الملخص	IV
الفهرس	VII-VI
قائمة الجداول والاشكال	IX
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: مكانة الزراعة في التنمية الاقتصادية وقوة الاقتصاد	
تمهيد	6
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية	16-7
المطلب الأول: مظاهر التنمية الاقتصادية	7
المطلب الثاني: دور الزراعة في الاقتصاديات القوية	12
المبحث الثاني: الزراعة في الجزائر	31-17
المطلب الأول: المسح التاريخي للزراعة في الجزائر	17
المطلب الثاني: واقع الانتاج الزراعي في الجزائر	26
المطلب الثالث: امكانيات الزراعة في الجزائر	28
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: تمويل الزراعة بصيغ الإسلامية	
تمهيد	34
المبحث الأول: سياسة التمويل الزراعي	42-35
المطلب الأول: تقنيات التمويل الزراعي	35
المطلب الثاني: مصادر التمويل الزراعي	38
المطلب الثالث: إشكاليات التمويل الزراعي	41
المبحث الثاني: مدخل صيغ التمويل الإسلامي الزراعي	45-43
المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي	43
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التمويل الاسلامي	44
المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي	44

59-46	المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي
46	المطلب الأول: تمويل الزراعي القائم على أساس البيوع
49	المطلب الثاني: التمويل الزراعي القائم على أساس المشاركة
57	المطلب الثالث: التمويل الزراعي القائم على أساس الإجارة
60	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: التجربة السودانية في تمويل القطاع الزراعي	
62	تمهيد
73-63	المبحث الأول : لمحة عن القطاع الزراعي في السودان.
63	المطلب الأول: مقومات الزراعة في السودان وأنواعها.
68	المطلب الثاني: درجة أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد السوداني
71	المطلب الثالث: سياسات وخطط التنمية في القطاع الزراعي في السودان ومشاكله
81-74	المبحث الثاني: دور البنوك السودانية في تمويل الإسلامي للقطاع الزراعي.
74	المطلب الأول: الأسس والقواعد العامة لمنح التمويل الزراعي من البنوك بالسودان
75	المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي الزراعي في السودان
80	المطلب الثالث: الصعوبات والمشاكل التي تواجه تمويل القطاع الزراعي في السودان
82	خلاصة الفصل الثالث.
86-84	خاتمة
92-88	قائمة المراجع

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	22
02	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.	23
03	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2011-2014.	23
04	القوى العاملة بالزراعة.	29
05	المساحات المزروعة للقطاعين المروي والمطري لموسمي 2013-2015.	67
06	حجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2019.	69
07	مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي في السنوات 2015-2019.	78

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2010 إلى 2019.	69
02	معدل نمو القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2010 إلى 2019.	70
03	متوسط مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي (%).	78

مقدمة

إن الزراعة تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، حيث تلعب دوراً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، فهي تُسهم في الناتج القومي المحلي وتعزز التنمية المستدامة في البلدان الريفية. وان إحدى أهم أسباب أهمية الزراعة هو دورها كمورد رئيسي للغذاء، فتلبية احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء يعتبر أمراً حيوياً لضمان الأمن الغذائي والتغذية السليمة، بالإضافة إلى ذلك، تعمل الزراعة على توفير المواد الخام اللازمة لصناعات أخرى مثل الغذاء المصنع والنسيج والألبان والمنسوجات والورق، مما يساهم في تنمية الصناعات المرتبطة بالزراعة وتعزيز التجارة الخارجية.

والزراعة في الجزائر تعد قطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني ولها دور كبير في تلبية احتياجات السكان وتعزيز الأمن الغذائي، حيث تتمتع الجزائر بمساحات وفيرة من الأراضي الزراعية، وتنوع المناطق الجغرافية والمناخية في البلاد، مما يوفر فرصاً متنوعة لممارسة الزراعة، والزراعة في الجزائر تشمل مجموعة واسعة من المحاصيل، والحكومة الجزائرية تولي اهتماماً كبيراً لتطوير الزراعة ودعم المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي. حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك توفير التمويل والمساعدة الفنية والتكنولوجية للمزارعين.

ويعتبر التمويل الزراعي من أهم التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في الدول، وذلك لأن القطاع الزراعي يحتاج إلى استثمارات كبيرة في مجالات مثل شراء المعدات الزراعية، وشراء الأسمدة والمبيدات، وتطوير البنية التحتية الزراعية، وتحسين تقنيات الزراعة، وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي، إلا أن التمويل المتاح له غالباً محدود، وتكون المصادر التقليدية للتمويل محدودة أيضاً. ولذلك، أصبح البحث عن مصادر تمويل بديلة ضرورة ملحة.

ومن ضمن الجهات التي يمكن من خلالها الحصول على التمويل البنوك التي ظهرت وانتشرت انتشاراً واسعاً في كافة أنحاء العالم، والتي صار من غير الممكن الاستغناء عنها في أي نظام دولي حتى في الدول الإسلامية، ولكن نشاط هذه البنوك لم يحظى بنفس القبول في الدول الإسلامية، وذلك بسبب المعاملات الربوية التي تقوم بها والمنافية للشريعة الإسلامية، فلما تبين أن الحصول على التمويل للقطاع الزراعي، يستلزم التعامل بالفائدة مع هذه البنوك، وأن هذه المعاملات سبب من أسباب تخلف القطاع الزراعي في معظم الدول الإسلامية وبالأخص النامية منها، ظهرت الحاجة إلى وجود بديل للتمويل الربوي وضرورة إيجاد بنوك تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، وبذلك ظهر ما يسمى بالبنوك الإسلامية، حيث بدأت في الظهور في النصف الثاني من القرن الماضي وانتشرت انتشاراً واسعاً في الدول الإسلامية، حيث عملت هذه البنوك على إلغاء جميع المعاملات الربوية، والعمل وفق الشريعة الإسلامية وذلك وفق بدائل وصيغ تمويلية، وهذا الذي يعتبر من أسس الاقتصاد الإسلامي.

ان البنوك الإسلامية تعمل على تنمية القطاع الزراعي في الدول الإسلامية، ومن بينها دولة السودان التي كانت من الدول الرائدة في تبني الاقتصاد الإسلامي، تركز البنوك الإسلامية في السودان على تطوير القطاع الزراعي، نظرًا لأهميته كركيزة أساسية للاقتصاد السوداني، وذلك من خلال تقديم صيغ تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتعتمد البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي على صيغ تمويلية مبتكرة تختلف عن القروض والمعاملات التقليدية التي تستخدمها البنوك التقليدية، تسعى هذه الصيغ التمويلية إلى تحقيق العدالة والمشاركة بين البنك والمزارع، حيث يشترك البنك في الأرباح التي يحققها المشروع الزراعي، وفي نفس الوقت يتحمل جزءًا من الخسائر في حال حدوثها، ويعمل هذا النهج على تشجيع المزارعين على زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة، وبالتالي يساهم في تعزيز النمو الزراعي والتنمية المستدامة في السودان.

باختصار، تحقيق التمويل للقطاع الزراعي بواسطة البنوك الإسلامية يعتبر بديلاً مهماً للتمويل الربوي الذي يتعارض مع المبادئ الشرعية، بدلاً من الاعتماد على البنوك التقليدية التي تعتمد على الفائدة، توفر البنوك الإسلامية صيغاً تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تعزيز النمو الزراعي والتنمية المستدامة في الدول الإسلامية، بما في ذلك السودان.

1- إشكالية الدراسة :

من خلال ماتقدم ذكره، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ماهو دور صيغ التمويل الإسلامية في تطوير التمويل الزراعي و تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ و كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة السودانية في هذا الباب ؟

من خلال التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي اهم مقومات التنمية الاقتصادية ؟
- ماهي المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر؟
- ماهي مصادر تمويل الزراعة ؟
- ماهي الصيغ الإسلامية المعتمدة في التمويل الزراعي؟
- كيف استطاعت السودان ان توظف هذه الصيغ في المجال الزراعي لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية انطلقنا من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يمكن أن تحل العديد من المشاكل الاقتصادية إذا اعتمدنا على الزراعة كقطاع جار للتنمية الاقتصادية؛

- **الفرضية الثانية:** يمكن للقطاع الزراعي السوداني أن يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي؛

- **الفرضية الثالثة:** تساهم (المزراعة و المغارسة، المساقاة) - و هي الصيغ الأكثر استخداما في تمويل القطاع الزراعي في السودان- في إعطاء دفع قوي للاقتصاد السوداني .

3- **أسباب اختيار الدراسة:** أهم الأسباب الدافعة لاختيار دراسة الموضوع هي :

- ضرورة وجود نظام بنكي يتوافق مع أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بإزالة المعاملات الربوية لتمكين المجتمع الإسلامي من التعامل مع البنوك؛

- إثبات إن الإسلام يملك نظامًا اقتصاديًا محكمًا يستطيع معالجة القضايا الاقتصادية المختلفة؛

- تطوير القطاع الزراعي يمكن الدول النامية من التقدم، ومنافسة الدول المتقدمة والتخلص من التبعية له.

4- **أهمية الدراسة:**

تساهم الدراسة في تعزيز التنمية الزراعية في البلدان الإسلامية من خلال تحليل متطلبات التطوير وتقديم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة، كما تتيح هذه الدراسة للمؤسسات المالية والجهات المعنية توجيه جهودها نحو تمويل مشاريع زراعية مستدامة وفعالة، وتقدم بديلاً مالياً قائماً على المبادئ الشرعية للمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي، كما أنه تعزز صيغ التمويل الإسلامي المتاحة التوسع في خيارات التمويل وتسهم في تحقيق الاستدامة والازدهار الاقتصادي.

5- **أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- الوصول الى مفهوم التمويل الإسلامي وأسس ومبادئه الأساسية، بما في ذلك الحظر على الربا والمعاملات الشرعية المسموح بها؛

- تحديد متطلبات تطوير الزراعة: بما في ذلك توفير التمويل اللازم للمزارعين والمستثمرين، وتنفيذ تقنيات زراعية مبتكرة؛

- تقييم صيغ التمويل الإسلامي المتاحة: مثل التمويل بالمشاركة والتمويل بالمراجعة والتمويل بالإجارة والتمويل بالإجارة التمليلية، وتحليل كيفية تطبيق هذه الصيغ في قطاع الزراعة.

6- حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة من بداية شهر مارس الى غاية شهر جوان 2023.
- الحدود المكانية: تم اختيار بنوك السودان نموذجا.
- 7- منهجية الدراسة: يندرج المنهج المتبع حسب الجانب المتطرق إليه في البحث، سواء نظريا أو تطبيقيا في:
- المنهج الوصفي: وتم استخدامه عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم العامة المتعلقة بالموضوع؛
- المنهج التحليلي: اعتمدناه عند المقارنة بين مختلف المصطلحات، وتحليل المعلومات المتحصل عليها للوصول إلى النتائج البحثية.
- 8- تقسيم الدراسة: قصد معالجة الإشكالية الرئيسية تم تقسيم هذه الدراسة إلى 3 فصول:

الفصل الأول: بعنوان مكانة الزراعة في التنمية الاقتصادية وقوة الاقتصاد تناولنا في المبحث الأول التنمية الاقتصادية وأما المبحث الثاني فقد خصص للزراعة في الجزائر.

اما **الفصل الثاني** الذي عنوانه تمويل الزراعة بصيغ الإسلامية حيث المبحث الأول تمحور حول سياسة التمويل الزراعي والمبحث الثاني الذي تضمن مدخل لصيغ التمويل الإسلامي الزراعي المبحث الأخير من هذا الفصل خصص لصيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي

أخيرا **الفصل الثالث** الذي تم فيه تقديم لمحة عن القطاع الزراعي في السودان أما المبحث الثاني تضمن دور البنوك السودانية في تمويل الإسلامي للقطاع الزراعي.

الفصل الأول: مكانة الزراعة في التنمية الاقتصادية وقوة الاقتصاد

تمهيد:

تعد الزراعة القوة الأساسية وراء إنتاج الغذاء الذي يلبي احتياجات السكان، فهي توفر المحاصيل الزراعية واللحوم والألبان والأسماك والمنتجات الأخرى التي يعتمد عليها الناس يوميًا لتلبية احتياجاتهم كما أنها توفر فرص عمل واسعة، خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة، و يشغل القطاع الزراعي العديد من العمال في مجالات مثل الزراعة النباتية والحيوانية، وتجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية، والتسويق الزراعي والتصدير، ومنه أن الزراعة لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية وتعزز القوة الاقتصادية للدول، لذا يجب تعزيز الاستثمار في الزراعة ودعم المزارعين وتحسين البنية التحتية الريفية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية

تسعى وتطمح كل الدول إلى التقدم والتطور نحو الأفضل رغم اختلاف وتباين الظروف المحيطة بها، وإن كانت دول قليلة قد بلغت مستويات تطويرية متقدمة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا، فإن هناك دولاً كثيرة لم توفر له حتى ضرورات الحياة الكريمة للمجتمع (الإنسان) وبالتالي عليها بذل جهود مضاعفة لذلك، وهو ما يعني حاجتها الملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مظاهر التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في دولة أو منطقة معينة، تركز على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص عمل، وتخفيض معدلات الفقر.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية:

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق الى تعريف التنمية ثم ابراز ما مفهوم التنمية الاقتصادية ومن بين تعريفات:

- التنمية هي حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي.¹
- أو عملية التغيير واعى يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية هي ويتم ذلك وفق خطة مرسومة؛²
- أن التنمية هي التحريك العلمي لمجموعة من العمليات الاجتماعية الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها؛³
- ويؤكد تعريف آخر أن التنمية: هي مركب من أهداف الرفاهية كالحدا من الفقر والبطالة وعدم المساواة، وحمل الأفراد على الاستثمار لإعداد الشباب للعمل والمواطنة، ولإعداد للجيل القادم، ولذلك فهي تتطلب تعبئة جهود الفرد والجماعة.⁴

¹ ياسين بوضياف، "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية"، المجلد 03 العدد 02، شلف، 2016، ص 03.

² نفس المرجع، ص 03.

³ محمد عاطف غيث ومريم أحمد مصطفى، (قضايا التنظيم للتنمية في العالم الثالث)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص ص 10.

⁴ حسين عبد الحميد رشوان، (التنمية: اجتماعيا - ثقافيا - اقتصاديا سياسيا اداريا بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 12.

ولقد تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية واختلفت حسب المفكرين الاقتصاديين، حيث كانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا تعتمد فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلية، وسوف نتطرق إلى بعض هذه التعريفات:⁵

- وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها تقوم بشرح النقطتين التاليتين:

• أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل وآلياتها؛

• انعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتوزيع وتوظيفات الناتج الوطني.

وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا ينتج عن ذلك ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي)، وبما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبادل في متغيرات معينة، وأنه ينبغي أن تمتد لفترة طويلة الأجل حيث لا يعتد بالارتفاع القصير الأجل خلال الدورات الاقتصادية مثلاً، بل يجب أن يستمر الارتفاع خلال أكثر من دورة، بحيث يكون الارتفاع والانخفاض في دورة اقتصادية معينة أعلى من الارتفاع والانخفاض في الدورة التي سبقتها.

- وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، ويتضمن هذا التعريف أن التنمية هي عملية مستمرة وليست حدثاً عارضاً، تؤدي في النهاية إلى ارتفاع متواصل للدخل الوطني الحقيقي في البلاد. وفي المفاضلة بين الدخل الوطني الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي كمعيار لقياس مستوى التطور، يميل إلى الأول ويبين أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول ازدياد الدخل الوطني الحقيقي، أما الاقتصادي الأمريكي المعروف روستو (Rostow) فقد عالج في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" قضية النمو والتنمية فيرى إمكان تصنيف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية في خمس فئات هي:

- المجتمع التقليدي؛
- المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق؛
- المجتمع المنطلق؛
- المجتمع السائر نحو النضوج؛
- المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الشعبي الواسع.

⁵ قندوسي طارش، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)"، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 24.

- تعرف التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن.⁶
- و هي إنبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:⁷
 - أنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة؛
 - هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة؛
 - أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وأما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الامكانيات الكامنة في داخل كل كيان.

يمكن أن نقول إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع، وابتكار أساليب إنتاج جديدة وأفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقة البشرية، وإنشاء منظمات أفضل، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم لدى المجتمع.

الفرع الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية:

يمكننا التمييز بين أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، وهذه المراحل هي:⁸

1- **المرحلة الأولى:** التنمية بوصفها مرادفا للنمو: امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، وقد ساوت بين التنمية والنمو حيث تم تعريف التنمية بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني. إن أهم ما ميز التوجه التنموي في هذه المرحلة هو الاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة مستويات الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير بلغ بين عامي 1950 و1965 حوالي 3.4% سنويا لجميع الدول النامية؛

2- **المرحلة الثانية:** التنمية وفكرة النمو والتوزيع امتدت من نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث تغير مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الاجتماعية إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، وذلك من

⁶ إحسان حفطي، (علم اجتماع التنمية)، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص186.

⁷ محمد مدحت مصطفى، (سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية)، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص46.

⁸ كمال زموري وآخرون، "نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة 1967-2019"، مجلة (أوراق اقتصادية)، المجلد 10 العدد 02، 2019، ص174.

خلال التركيز على مكافحة مشكلات الفقر، البطالة والمساواة في التوزيع أي تحسين ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى؛

3- المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (المتكاملة): : امتدت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين وفيها ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي لا تقتصر أهدافها على زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بل إنها تصاغ وفق منطلق اجتماعي انساني من خلال الاهتمام بجميع جوانب حياة الأفراد، إذ أنها تسعى إلى التحسين المستمر لظروف السكان العاديين واستفادتهم من أي نمو محقق في الثروة والنتاج الإجمالي الذي يمكن من تغطية الاحتياجات الأساسية، وذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الاجتماعية، وإعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة السكان المحرومين؛⁹

4- المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة ظهر مصطلح التنمية المستدامة بعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" حيث نشر لأول مرة سنة 1987، ويمثل هدف الاستدامة التحولات الحديثة في الفكر التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، ومع ذلك يتضمن هذا المنهج أيضا أن التنمية الدائمة لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، أي أنها تحافظ على الموارد الطبيعية والبشرية خصوصا في ظل المخاطر البيئية التي تهدد أشكال الحياة على سطح الأرض. مما سبق تبدو التنمية كظاهرة ذات أبعاد متعددة اقتصادية اجتماعية، سياسية وبيئية تتجلى مظاهرها في نمو وتزايد القدرات الخاصة بالإنتاج والاستثمار وتكوين الثروة، وتنعكس آثارها في زيادة الدخل واستفادة عموم أفراد المجتمع منه، وتظهر ملامحها في بيئة مواتية وتحبي فيها الشروط المناسبة للإفلات من كل هيمنة أو تبعية.

ثالثا عناصر التنمية الاقتصادية:

ووفقاً للتعريف السابقة للتنمية فيما تحتوي على عدد من العناصر أهمها: ¹⁰

1- الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضاً على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية

⁹ كمال زموري واخرون، مرجع سبق ذكره، ص175.

¹⁰ محي الدين حداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص15.

للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني متكامل؛

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد: من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة؛

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني في توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعاً لحاجاته الضرورية. ولذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضاً التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكثر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود؛

4- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد: لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة: سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه؛

5- تغيير هيكل الإنتاج: بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصةً إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

الفرع الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وأيضاً أهداف التنمية تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي ينتهجها وصولاً لتحقيق الأهداف الرئيسية وإلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية ويمكن حصر أهم الأهداف في النقاط التالية: ¹¹

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد، وتحسين فرص العمالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية؛

¹¹ ياسمين بن زاوي و إيمان كحالي، "دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر 2010-2018"، مذكورة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2019، ص22.

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة افراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛
- إزالة جميع المصادر الرئيسة البقاء التخلف منها الفقر وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي؛
- تهئية سيطرة الإنسان على بنيته وإمكانياته وطاقته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع؛
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية؛
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي والتضخم.

المطلب الثاني: دور الزراعة في الاقتصاديات القوية

يمثل القطاع الزراعي عماد الاقتصاد في البلدان الأقل نمواً. فهو يمثل الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (حيث يتراوح بين 30 و 60 في المائة في ثلثي هذه البلدان)، وتشغل به نسبة كبيرة من القوى العاملة (40 في المائة، بل وقد تصل إلى 90 في المائة في معظم الحالات)، ويمثل مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي.

أما عن مساهمة الزراعة في دعم التنمية الاقتصادية لدولة ما فتتم من خلال جملة من الجوانب أو النقاط نذكر أهمها فيما يلي: ¹²

- تساهم الفلاحة في توفير السلع والخدمات بتوفير المواد الأولية الخام وصولاً إلى المواد الغذائية مما يساهم بشكل مباشر في تكوين الدخل؛
- إن تحقيق التنمية الزراعية يساهم بشكل واضح في توفير سوق كبير للسلع الصناعية وذلك بتسويق كل من الآلات والعتاد والمحركات الكهربائية والأسمدة الكيماوية... الخ. وفي المقابل نجد أن قطاع الصناعة بدوره يحتاج إلى المواد الأولية خاصة في جانب الصناعات الغذائية إلى قطاع الزراعة، وهو ما يخلق نوع من التكامل إذا ما استغل بطريقة جيدة سيساهم بشكل فعال في الارتقاء بمستويات التنمية؛

¹² سامية برازي، "دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 04 العدد 02، 2022، ص 72.

- يساهم القطاع الزراعي في تقديم اليد العاملة الفائضة للقطاعات الأخرى نتيجة احلال التكنولوجيا؛ تساهم التنمية الزراعية في توفير نسب متفاوتة من الدخل الوطني، إلى جانب قدرتها الكبيرة على توفير العملات الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير.

الفرع الأول: المصطلحات الخاصة بالزراعة:

قبل التطرق الى مصطلحات الخاصة بالزراعة نعرف الزراعة أولاً: ¹³

يمكن تعريف الزراعة لغة: الزراعة من مصدر زَرَعَ ونقول زَرَعَ الزَّرْع بمعنى ألقى فيها البَذْر.

أما اصطلاحاً: فالزراعة هي العناية بالأرض، فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة، إعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن والوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية والمالية، وهي طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش. وتتمثل المصطلحات الخاصة بالزراعة في: ¹⁴

- الممارسات الزراعية الجيدة: نهج لضمان سلامة المنتجات الزراعية الطازجة على مستوى المزرعة والإنتاج للإنسان، وأيضاً عبارة عن معايير للإنتاج الزراعي من شأنها ضمان سلامة وأمان الغذاء والعاملين في إنتاجه.
- التصنيع الزراعي: عملية تصنيع تشمل كل ما له علاقة بمخرجات ومدخلات الإنتاج الزراعي، وهذا النوع من التصنيع ليس بالجديد، فقد كان ملازماً للإنسان رغم انخفاض تقنية التصنيع المستخدمة لتوفير احتياجاته من الغذاء والإيواء وغيرها.

وتتميز الزراعة بجملة من المميزات مجتمعة ولا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الزراعة ومن الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية لإيجاد الحلول المناسبة لها وفيما أهم هذه المميزات: ¹⁵

- ضخامة رأس المال الثابت في الزراعة: تقدر نسبة رأس المال الثابت في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو

¹³ محمد السعيد محمد، (الاقتصاد الزراعي)، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1999، ص 12.

¹⁴ فداء الروابدة، "الزراعة والتصنيع الزراعي"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، ص 02.

¹⁵ أمينة شاوي وسارة زياية، "دور تنمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قلالة، 2017، ص 53.

لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس أي أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها.

- ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية : تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية وهذا ما لا تجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان ولهذا يصعب على المزارع أن يتنبأ من مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها، وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضان وبرد وثلوج وغيرها، والآفات الزراعية كدود القطن ودوباس النخيل وصدا القمح وغارات الجراد وأمراض الحيوانات). تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المخاطرة وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.

الفرع الثاني : أهمية الزراعة:

- ومع تطور الزراعة وتطور أساليبها تغيرت أهميتها والتي يمكن استخلاصها فيما يلي: ¹⁶
- إن الزراعة مصدر لإنتاج الغذاء وتأمين حاجيات السكان المتزايدة من الموارد الغذائية بما يضمن سلامتهم الصحية وعدم تعرضهم للأمراض الناجمة عن سوء التغذية، فيستمر نشاطهم الإنتاجي في مختلف فروع عملهم كما يبعدهم من الاعتماد على الخارج؛
- لما كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي لمعظم الدول النامية والمهنة الأساسية لمعظم سكانها ومصدر معيشتهم فإن تطورها سيزيد من فرص العمل ويرفع من مستوى معيشة سكانها ويخفف من تيار هجرة المجتمع الريفي نحو المدن؛
- ارتفاع أجور العاملين في الزراعة جراء تطور قطاعها سينمي باقي القطاعات الأخرى لأن العاملين فيها سيزيد طلبهم على المنتجات الصناعية وتزيد مدخراتهم فتزداد الاستثمارات، ويعمل تطوير الزراعة وتحديثها على زيادة الطلب على منتجات القطاع الصناعي (الآلات تجهيزات معدات وغيرها) وعلى مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والأدوية وغيرها من المواد ذات العلاقة، مما يدعو إلى التوسع في الاستثمارات الصناعية وخلق فروع صناعية جديدة، ما لم تكن موجودة لتوفير احتياجاتها؛

¹⁶ كوثر دبة، "السياسة الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، 2017، ص14.

- ارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي سيؤدي إلى تلبية احتياجات الصناعة التحويلية الخفيفة، كما يوجه جزء منها لتحصيل العملة الصعبة؛
- يعمل تطوير الزراعة وتحديثها على زيادة الطلب على منتجات القطاع الصناعي (الآلات تجهيزات معدات وغيرها) وعلى مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والأدوية وغيرها من المواد ذات العلاقة، مما يدعو إلى التوسع في الاستثمارات الصناعية وخلق فروع صناعية جديدة، ما لم تكن موجودة لتوفير احتياجاتها.
- من هنا يبدو واضحاً أن تطوير الزراعة ورفع إنتاجية العمل الزراعي يطلق مجموعة من الآثار التحريضية التي تساهم في خلق الحركة في الاقتصاد الوطني وفتح مجال واسعاً لتطوير الصناعة إلى جانب تطوير مختلف القطاعات الأخرى.

الفرع الثالث: مفهوم التنمية الزراعية:

تنمية القطاع الزراعي تشير إلى الجهود المبذولة لتعزيز وتحسين الأداء والإنتاجية في القطاع الزراعي، ويعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد، حيث يلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات الغذاء وتوفير فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1- تعريف التنمية الزراعية:

- تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية الزراعية، فهناك من يعتبرها:
- عملية تحويل الزراعة في مختلف المناطق العالمية وفي أوقات مختلفة، وهي التحولات الزراعية الموجهة حسب سياسات التنمية الزراعية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المختصة في ذلك والذين يمولون تنفيذ المشاريع الزراعية التنموية؛¹⁷
- عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على ادخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية تهدف الى الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الإنتاجية.¹⁸

¹⁷ بدر الدين طالبي وسلمي صالح، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، مجلة (علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 19 العدد 31، 2015، ص 213.

¹⁸ محمد غردى، "القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص 8.

2- أهداف التنمية الزراعية:

تتمثل أهداف التنمية الزراعية في النقاط التالية:¹⁹

- زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي؛
 - القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الانتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المحلي الذين هم في زيادة مستمرة؛
 - المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الانتاجية الزراعية للنهوض بالاقتصاد المحلي؛
 - القضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة؛
 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على انتاج أكبر قدر من الانتاج المادي وتحقيق أعلى مستويات الاستغلال للموارد المتاحة كاليد العاملة والمواد الطبيعية وغيرها، لعدم الاستقرار في القطاع الزراعي.
- في الختام، يمكن القول إن التنمية الزراعية تلعب دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة في العالم، فالزراعة ليست مجرد وسيلة لتلبية احتياجات الغذاء، بل تمتد أثرها إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية وتنويع المحاصيل وتطوير الصناعات الزراعية المرتبطة، يمكن توفير فرص عمل في المناطق الريفية وتحسين معيشة المزارعين، بالإضافة إلى ذلك تعزز الزراعة الاقتصادات المحلية وتقلل الاعتماد على الواردات الزراعية.

¹⁹ أكرم عزراوي، "استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 9-10.

المبحث الثاني: الزراعة في الجزائر

تحتل التنمية الزراعية دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة لدورها المهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء، والجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الزراعي، وتعتبر التنمية الزراعية من أهم الآليات التي تبنتها لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: المسح التاريخي للزراعة في الجزائر

عرف القطاع الزراعي الجزائري بعد الاستقلال تغيرات عديدة ومر بمراحل مختلفة من التسيير الذاتي وحتى الإصلاحات المتزامنة مع الدخول الى اقتصاد السوق.

أولا القطاع الزراعي بين 1962-1970

وقد قسمت هذه الفترة بدورها الى قسمين:

1- **مرحلة التسيير الذاتي:** بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الارض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال، وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي الذي ينص على أن: "الأراضي ووسائل الانتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤمنة تعد كأساس للاستقلال الزراعي".²⁰

واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الابقاء على المزارع التي هجرها المعمرين وتم تأميمها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون ادارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تلك الفترة، وقد بلغ عدد الأراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2,4 مليون هكتار و150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابعة للقطاع الاشتراكي. ويعود سبب فشل هذا النظام إلى أن الدولة منحت لممثل لها السلطة المطلقة في تسيير واستغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلى تضارب مفهوم التسيير الذاتي مع الواقع

²⁰ بدر الدين طالبي، سلمى صالحى، مرجع سبق ذكره، ص215.

الفعلي لهذا كان لابد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي والمتمثلة في الثورة الزراعية.²¹

2- مرحله الثورة الزراعية: جاءت مرحلة الثورة الزراعية كمكمل لنظام التسيير الذاتي ولتطوير القطاع ومعالجة السلبات والمساوئ التي وجدت في نظام التسيير الذاتي وللوضعية التي آلت إليها البلاد في ذلك الحين، حيث عانت مرحلة التسيير الذاتي ببعض النقائص ك:²²

- نقص الآلات الزراعية وتعقيد التسويق؛
- نقص الاطارات المسيرة؛
- عدم وضوح اسلوب التسيير الذاتي وعدم استطاعة العمال لتحكم في نشاطهم وانتظار الاجرة الشهرية مما خلق اقتصادا يقوم تكريس نفس طرق الانتاج والاستغلال فلم يستبدل سوى المعمر بلجان التسيير.
- ومع انطلاق تطبيق المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والذي اهتم بتطوير القطاع الزراعي حيث خصصت له مبالغ استثمارية زادت عن 27 مليار دج وتم تخصيص منها ما نسبته 44.7% للصناعة و14.8% للزراعة. وقد صدر قانون الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 وجاء في المادة الاولى منه ما يلي: الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الارض الا من يفلحها.
- وهو مبدأ سعت من خلاله الدولة الى القضاء على التباين والطبقية في توزيع الملكية أو التسيير وكذا إشراك مختلف المواطنين في عملية الاستصلاح والتنمية، والرفع من دخولهم الشخصية والانتفاع بالأرض والوسائل المتاحة وذلك من أجل:

- تحسين الانتاج والانتاجية؛
 - زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة؛
 - القضاء على علاقات الانتاج القديمة؛
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.
- وقد جرى تطبيق قانون الثورة الزراعية على ثلاثة مراحل ابتداء من سنة 1972 بتأميم الممتلكات البلدية وأراضي الوقف العمومي والعروش والحقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، أما المرحلة الثانية بداية من 1973 فاهتمت

²¹ بدر الدين طالبي، سلمى صالح، مرجع سبق ذكره، ص216.

²² عبد القادر شويرفات، "السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانيات التصدير"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص 121-122.

بتحديد الملكيات الخاصة وتأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد، وفي المرحلة الاخيرة سنة 1975 تم الاتجاه الى المنطقة السهلية لتحديد عدد رؤوس الماشية ، والذي لا يجب ان يتعدى 105 راسا للمربي الواحد أو من 300 الى 400 رأس شريطة عدم مزاوله مالكها لأي نشاط آخر ، أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار.

الفرع الثاني: القطاع الزراعي في مرحلة إعادة الهيكلة والإصلاح:

ويمكن تقسيم هاته المرحلة الى شقين:

1- مرحلة إعادة الهيكلة القطاع الفلاحي (1981-1990):

تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمات الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17/03/1981، وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 15/10/1981، والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتناسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص وقدماء المجاهدين. إن الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة تمخضت عنها نتائج سلبية ماثلة في ضعف الإنتاج الزراعي، وعدم تلبية الحاجات السكان المتزايدة هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة عموما والتي لم تتجاوز 17% من إجمالي الاستثمارات طيلة فترة المخططات²³.

بعد هذه النتائج السلبية قامت الدولة بإنشاء نظام جديد لاستصلاح الأراضي وهو نظام الحيازة عن طريق الاستصلاح APFA بموجب القانون 18/83 المؤرخ في 13/08/1983، والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين : استصلاح شخصي من طرف الأفراد وتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا اثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح، وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط، استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم مستلزمات العمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها مع التمليك بعد الخمس سنوات، بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي كما أثر على التنمية الاقتصادية بالبلاد، مما دفع الحكومة الى القيام بإصلاحات جديدة تمثلت في إنشاء المستثمرات الزراعية الجماعية التي تضم 3 فلاحين فأكثر ويتمتعون بالاستقلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون رقم 87/19 الصادر في 8 ديسمبر 1987، مما أدى إلى ظهور بوادر خصوصية القطاع الفلاحي.

²³ رابح زيري ، " حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة (العلوم الإنسانية)، المجلد 04 العدد 06، الجزائر، 2004، ص 12.

وتكرست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع الفلاحي في إصلاح سنة 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية الذي تخلصت الدولة بموجبه من عبء القطاع العام إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع ائاة يحددها سنويا قانون المالية. وعلى أساسها استطاعت الدولة التحكم في المساحات الفلاحية الصالحة والزيادة فيها، كما أصبح بمقدورها معرفة مساحة الأراضي المستعملة فعليا.²⁴

2- القطاع الزراعي في فترة الإصلاح الاقتصادي والتوجه لاقتصاد السوق:

بعد الفترة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري أواخر الثمانينات وتوجه الجزائر الى اقتصاد السوق، قامت ببرمجة عديد الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية للابتعاد عن الآثار التراكمية ومشاكل العقد الماضي والنهوض باقتصادها والخروج من المديونية، جاء القانون رقم 90/25 المؤرخ في 18/11/1990 بهدف بعث النشاط الفلاحي، وحماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكيها وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.²⁵

حيث ان قانون 1990 عمل على إعادة الأراضي المؤممة بأمر رقم 73 المؤرخ في 18 نوفمبر 1971 إلى أصحابها الذي بلغ عددهم 22336 مالك، والمرسوم التنفيذي رقم 289-2 المؤرخ في 06 جانفي 1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية، بالرغم من الوضع السياسي غير مستقر وحالة اللاأمن التي مرت بها البلاد خصوصا في الارياف والتي يعول عليها دوما في البرامج الفلاحية أكثر من المدن.

فامتازت هذه المرحلة بخصخصة أراضي الدولة وخلق المستثمرات الجماعية والفردية وإنشاء الغرف الفلاحية وتحرير التجارة الخارجية وزيادة معتبرة لأسعار الحبوب عند الإنتاج وحل المجموعة من الدواوين الفلاحية التابعة للدولة والمكلفة بإسناد وتأطير القطاع، وقد مضت في تطبيق هذه السياسات الرامية الى تحقيق أكبر انتاجية وتحسين التراكيب المحصولية والتطوير الفني عن طريق المرتكزات التالية:²⁶

- استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية ؛

²⁴ ابتسام حاوشين، " السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي "، مجلة (الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات)، المجلد 03 لعدد 06، 2011، ص 104-105.

²⁶ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 106.

- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج؛
- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛
- ترقية المنتجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية وضع خطط تنمية شاملة ومتكاملة بكل منطقة ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين؛
- العمل على وقف تدهور وانحيار القطاع الزراعي المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين؛
- مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب اقتصادية واجتماعية السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج.

وبالرغم من ان القطاع الفلاحي حقق سنة 1998 ما مقداره 12.8% من القيمة الاجمالية المضافة مقارنة بنسبة 8.7% قبل عشر سنوات، إلا أن النتائج الذي أفرزها نظام التعديل الهيكلي لم تكن مرضية لانعكاسها السلبي على الظروف الاجتماعية للفلاحين والمواطنين حيث أثرت سياسة تحرير الاسعار والغاء الدعم على مكونات الانتاج الزراعي ووتيرة الانتاج مما يستدعي ايجاد سياسات بديلة وأكثر ملائمة وهو ما أفرزته برامج الالفية الثالثة.

الفرع الثالث: القطاع الزراعي الجزائري في الالفية الثالثة:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من الفترة 2001 إلى غاية 2004:

- خصص له مبلغ مالي أولي قدر ب: 525 مليار دينار جزائري جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي من جهة ثانية. تمثلت أهداف هذا البرنامج في دعم الجوانب التالية²⁷:
- النشاطات الإنتاجية على رأسها الزراعة والصيد البحري؛
- ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات؛
- اهتم البرنامج بالمنشآت القاعدية وعمل على تقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.

²⁷ كريم زمران، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، المجلد 04 العدد 01، 2007، ص 200.

جدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع "المبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية		100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية		71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.9%
دعم الزراعة والصيد البحري		10.6	20.3	22.4	12.0	65.3	12.4%
دعم الإصلاحات		30.0	15	-	-	45	8.6%
المجموع		205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: نبيل بوفليخ، "دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، 2014، ص 7.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن قطاع الفلاحة والصيد البحري لم ينل سوى 12% من المبالغ المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا راجع كون هذا القطاع استفاد من الدعم في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية PNDA، وبالتالي فهذا البرنامج الموجه للفلاحة والصيد البحري بمثابة دعم للبرنامج السابق الذي من أهدافه توسيع الانتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار لسكان الريف، والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع المساحات الزراعية وزيادة التشجير خاصة الاشجار المثمرة .

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو، الخماسي الأول 2005-2009:

والذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب واله ضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.²⁸

²⁸ محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة (الباحث)، المجلد 10 العدد 10، 2012، ص 147.

يركز برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على قطاعات رئيسية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة من إجمالي البرنامج
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة الإعلام والاتصال	50	1.2%
المجموع	4202.7	100

المصدر: نبيل بوفليخ، مرجع سبق ذكره، ص 09.

من خلال هذا البرنامج نلاحظ أن الحكومة الجزائرية حاولت مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في قطاعات النشاط، حيث خصص مبلغ أولي يقدر بـ 4202.7 مليار دينار ركز على تحسين ظروف معيشة السكان إلى جانب تطوير الهياكل القاعدية الأساسية.

3- برنامج الانعاش الاقتصادي المخطط الخماسي الثاني: 2010-2014

أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على ثلاث برامج فرعية، كما هو مبين في الشكل التالي:

جدول رقم (03): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2011-2014.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42%
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	2911	16.05%
المجموع	21214	100%

المصدر: نبيل بوفليخ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

من خلال الجدول نستنتج أنه: قطاع التنمية المحلية والبشرية استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دج، يقدر المبلغ المخصص برنامج الهياكل القاعدية له 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% إجمالي البرنامج، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية استفادت من 2911 مليار دج أي ما يمثل نسبة 16.05% .

عموماً يمكن القول إن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

مضمونه في الجانب الفلاحي:

إن الهدف الأساسي للسياسة الزراعية بعد 2009 هو التأكيد على الهدف الأساسي الذي أتبعته الجزائر منذ الاستقلال وهو "تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع التأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلى قاطرة للنمو الاقتصادي العام. وينطوي ذلك على البحث عن مواطن الضعف وتطويرها من خلال مشاركة جميع القوى والجهات الخاصة والعامة المرتبطة بالقطاع الزراعي وتمثل السياسة التحديد الزراعي والريفي في ثلاث ركائز أساسية التي تعتبر أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي: ²⁹

- **التجديد الزراعي:** يركز التجديد الزراعي على تطوير الاقتصاد وريحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع وتكثيف الإنتاج في المزارع وإدماجها لإعادة تركيز العديد من الإجراءات لدعم الاستثمارات في القطاع الزراعي، والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والإنتاج الزراعي المستدام. وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها: الحبوب والبقول والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبطاطا والطماطم الصناعية والزيتون والنخيل والبذور والشتلات؛

- **التجديد الريفي:** هو منهج جديد للتنمية المستدامة للريف من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في المناطق الريفية خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تكون فيها ظروف الحياة والإنتاج صعبة (الجبـال، السهول والصحراء) من خلال مشاركة الجهات الفاعلة المحلية السلطات المحلية والجمعيات المهنية والمنظمات والمزارعين والحرفيين والخدمات الفنية والإدارية ومؤسسات التدريب والبنوك... الخ.

على الرغم من أن الزراعة ظلت عنصراً قوياً من النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، فإن التجديد الريفي يوسع نطاقه إلى قطاعات أخرى من الأنشطة الريفية كالحرف ومياه الشرب والكهرباء وتطوير التراث الثقافي وما

²⁹ بدر الدين طالبي وسلمي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 220.

إلى ذلك، وتعزيز الطبيعة المشتركة بين القطاعات وأخيرا، فإنه يضمن الأنشطة التي تدعم مفهوم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وإدارة الأعمال على أرض الواقع من قبل الجهات الفاعلة المحلية: كتجميع المياه وحماية التراث والغابات ومكافحة التصحر وحماية المناطق الطبيعية والمناطق المحمية وتطوير الأراضي.

- **تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين:** جاءت كإجابة على الصعوبات التي واجهتها الجهات الفاعلة للاندماج التام في تنفيذ السياسة الجديدة، بسبب الأدوار الجديدة والتقسيم المستمر بين أشكال مختلفة من التنظيم، ويكون ذلك من خلال: ³⁰

- استثمار أكثر جوهرية في مجال البحوث والتدريب والإرشاد الزراعي لتعزيز تطوير؛
- تحديث أساليب الإدارة الزراعية؛
- التكنولوجيات الجديدة والبيئة المنتجة.

4- البرنامج الخماسي (2015-2019):

ابتداء من سنة 2015 رصدت الدولة برنامجا آخر أطلق عليه البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)، واستهدف هذا المخطط بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7% مع آفاق 2019 وتخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2014) إن المسعى الذي تم اعتماده في إطار البرنامج الخماسي (2015-2019)، يتطلب تدعيم و تكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب التصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي: ³¹

- **المحور الأول:** المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية؛
- **المحور الثاني:** مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛

³⁰ بدر الدين طالبي وسلمي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 221.

³¹ سليم العمراوي، "انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019)"، مجلة (الدراسات المالية المحاسبية والإدارية)، المجلد 06 العدد 03، 2019، ص 254.

- **المحور الثالث:** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة
- **المحور الرابع:** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛
- **المحور الخامس:** متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الزراعية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني من الأهداف المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج فيما يخص قطاع الفلاحة: ³²

- إنتاج 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار 10.2 مليون قنطار من التمر 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء 4.3 مليار لتر من الحليب؛

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1 مليون هكتار من المساحة المسقية؛
- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172000 هكتارات، ومتابعة دراسات التهيئة؛
- إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55000 هكتار تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر بـ 5%؛
- إنشاء ما يقارب مليون ونصف المليون منصب شغل دائم.

المطلب الثاني: واقع الانتاج الزراعي في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي، وبالرغم من الجهود المبذولة والإصلاحات والسياسات المتبناة، إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من المعوقات التي تحد من تقدمه وتنميته.

أولا الإنتاج النباتي:

تتمتع الجزائر بثروة نباتية متنوعة، وهذا نظرا لشاسعة الأرض وتنوع المناخ والتربة حيث تقدر المساحة الصالحة للزراعة لسنة 2017 حوالي 84146.7 كلم ما يمثل 3.53% من المساحة الإجمالية. كما بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي سنة 2017م بـ 10.8% من إجمالي عدد المشتغلين (القطاعات الاقتصادية الأخرى) مقارنة بسنة

³² سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 255.

2010م الذي بلغ 12.5% ويرجع نفور فئة الشباب خاصة عن العمل في الزراعة إلى تدني الأجور مقارنة مع القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى برنامج دعم تشغيل الشباب المعروف باسم (الأونساج) الذي أطلقته الحكومة. ومن أهم المنتجات النباتية مايلي:³³

1- الحبوب: تحتل الحبوب مكانا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت المساحة المزروعة 40% من المساحة الزراعية، أي بحوالي 3200930 هكتار خلال سنة 2000-2009م حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمال مساحة الحبوب وقدر إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة بنحو 41.2 مليون قنطار. لما خلال الفترة 2010-2017 فقد بلغت المساحة بـ 3385560 هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة بمعدل إنتاج 32.6 مليون قنطار أي بزيادة قدرها 26% ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير والذي يمثل على التوالي 51% و 29% من إجمال معدل إنتاج الحبوب 2010-2017

2- الخضروات: ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات بنسبة 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000 2009، حيث زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68% و 35% على التوالي مقارنة بالفترتين، كما ارتفع معدل انتاج الخضروات خلال 2010-2017 بـ 21% مقارنة بالفترة 2000-2009 وبالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان أكثر من 36% وأكثر من 12% من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها 143% و 102% على التوالي.

3- الأشجار: غطت الأشجار المثمرة مساحة 396.480 هكتار، 39% منها مخصصة للزيتون، و 30% للأشجار المثمرة، و 23% للنخيل، و 8% للحمضيات، وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 نسبة 47% مقارنة بالفترة السابقة بنسبة 58% للأشجار الزيتون، و 56% للأشجار المثمرة، و 20% للنخيل و 41% للحمضيات، كما ارتفعت مستويات الإنتاج خلال الفترة (2010-2017) مقارنة بالفترة السابقة بالنسبة للأشجار المثمرة بـ 102% الزيتون 99% الحمضيات 91% والتمور 82% والعنب 75%.

ثانيا الإنتاج الحيواني:

يضم الإنتاج الحيواني في الجزائر الأشكال التالية:³⁴

³³ أسية لعساس، "تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017"، مجلة (المنهل الاقتصادي)، المجلد 04 العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، 2021، ص ص 405-406.

³⁴ أسية لعساس، مرجع سبق ذكره، ص ص 406-407.

- 1- **اللحوم:** يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7% مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55% مقارنة بالفترة 2000-2009 التي قدرت بـ 3 مليون قنطار كما ازداد إنتاج اللحوم البيضاء خلال نفس الفترة بمعدل نمو بلغ 109% مقارنة بالفترة السابقة.
- 2- **البيض:** بلغ إنتاج البيض بـ 5.7 مليار وحدة أي بمعدل نمو 7.6%.
- 3- **العسل:** قدر معدل إنتاجه 57000 قنطار في الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 25000 قنطار أي بمعدل نمو قدرها 128%.
- 4- **الصوف:** بلغ معدل صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار خلال الفترة 2017-2018 أي بمعدل نمو 5.4% مقارنة بالفترة السابقة.

المطلب الثالث: امكانيات الزراعة في الجزائر

يعتبر القطاع فلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية:

بمساحة 2.381.741 كم² تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد السودان في إفريقيا من حيث المساحة، تتميز بقسمين تضاريسيين كبيرين هما: ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول الهضاب ومرتفعات الأطلس التلي)، وما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء). إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر، أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمناخ شبه الحاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب. وعلى أساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها، وتشتمل على نوعين من الموارد³⁵:

- 1- **الموارد المائية للزراعة:** يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المتاحة لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى الموارد الأتية: الموارد المطرية حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائري 14217 ملم مكعب حسب تقديرات منظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014

³⁵ نعيمة زلاطو و حكيم حدادشي، "المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية"، مجلة (الاقتصاد الدولي والعولمة)، المجلد 22 العدد 03، 2022، ص40-41.

، الموارد المائية الجوفية تقدر ب 33 مليار م مكعب وأن احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار متر مكعب المياه المعبئة يقدر حجمها ب 7.13 مليار متر مكعب منها ما هي مخزنة في السدود التي يقدر عددها ب 98 سد، بطاقة إستعاب تقدر ب مليارين متر مكعب، بالإضافة إلى وجود 420 بئر غير مستغل بسبب نقص التجهيزات وارتفاع تكاليفها.

2-الموارد الأرضية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية قدرت بحوالي 42 499430 هكتار لسنة 2011، بمساحة اجمالية تبلغ 238 174 100 هكتار. وهي مصنفة كالآتي الى: الأراضي القابلة للزراعة المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي غير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها تقدر بحوالي 32942086 هكتار بالجزائر، أراضي صالحة للزراعة تبلغ حوالي 8445490 هكتار، ولا تمثل سوى 3.5% من المساحة الاجمالية للبلاد وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية، أراضي المساحة المحصولية تبلغ حوالي 944095 هكتار، وتمثل في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي.

إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة، عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال سنة) وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة. ولقد سعت الدولة إلى زيادة مساحتها حيث قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه، يبلغ عددها حوالي 1056284 هكتار ولا تشكل الا 1/8 من المساحة الاجمالية للبلاد.

الفرع الثاني: الموارد البشرية:

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانات المتوفرة لرفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان والجدول الموالي يوضح تطور العمالة الفلاحية كالآتي:³⁶

جدول رقم (04): القوى العاملة بالزراعة.

السنوات	2005	2010	2012	2013	2014	معدل النمو%
القوى العاملة بالزراعة	3,096	3,318	3,368	3,387	3,401	0,4

³⁶ نعيمة زلاطو و حكيم حداشي، مرجع سبق ذكره، ص41.

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 05.

تعتمد الجزائر في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية لاتزال تنجز يدويا، بسبب قلة المعدات اللازمة؛ مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع وصل الي نسبة نمو تبلغ 0.4% خلال فترة 2005-2014.

الفرع الثالث: الثروة النباتية:

بلغت الثروة النباتية 196776835 قنطار سنة 2011، يشكل الإنتاج النباتي، المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، أهم المحاصيل التي تركز عليها نجد إنتاج الحبوب، حيث تحتل الصدارة يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيرا البقول الجافة³⁷.

الفرع الرابع: الثروة الحيوانية:

قدر مجموع الانتاج الحيوان ب 2028342 لسنة 2012، وبلغت عدد رؤوس الماشية سنة 2011 ب 30454 الاف رأس سنة 2011، تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحية حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية³⁸.

الفرع الخامس: الإمكانيات المالية:

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة مخصصة لتسييرها وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلafa ماليا يحدد بحسب الاحتياجات كما أن للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الأموال. وتعد المكننة الزراعية (الجانب التقني) من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج وإحداث ثورة زراعية بهذا القطاع خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا، إلا أن دول

³⁷ راجع زيري، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة (العلوم الإنسانية)، العدد 05، 2004، ص 6.

³⁸ نفس المرجع، ص 08

- العالم الثالث لا تزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي باستعمال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، كما أن إحلال الآلات في إنجاز النشاطات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض وذلك للاعتبارات التالية:
- الآلات الزراعية تستعمل في (الحرق والحصاد)، مع إمكانية تكثيف الدورة الزراعية؛
 - كفاءة الآلات الحالية في إعداد التربة وتهيئتها كالقدرة على الحرث؛
 - تحسين العميات الزراعية الأخرى إذ هناك ترابط بين درجة المكننة واستخدام الوسائل التقنية الأخرى وقبول الإرشاد الفلاحي.

ويمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسين الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث بلغ متوسط رأس المال الزراعي 11.9 مليار دولار خلال الفترة 1980-2009 وتراوح قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و 2009 على التوالي، وقدرت الزيادة: 4.9 مليار دولار، وقد شهد ارتفاعا مستمرا بمعدل زيادة سنوي قدر بـ 176 مليون دولار.³⁹

باختصار، يعد قطاع الزراعة في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية، لتحقيق التطور والازدهار في هذا القطاع يتطلب جهوداً مستمرة وتعاوناً شاملاً من جميع الأطراف المعنية، من خلال تبني استراتيجيات متكاملة والاستثمار في الموارد البشرية والتكنولوجية، ويمكن تحقيق تحسينات كبيرة في الزراعة وتعزيز استدامتها وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

³⁹ مصطفى بوعقل وسمر مباركي، "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية"، مجلة (التنمية الاقتصادية)، المجلد 04 العدد 04، 2017، ص 92-93

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق نستنتج أن التنمية الزراعية تمثل مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية، التي تعمل على النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره، بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، وأن التنمية الزراعية هي جزء من التنمية الاقتصادية، وأن وسائل التنمية الاقتصادية هي نفس الوسائل المستخدمة في التنمية الزراعية، فقط تختلف باختلاف القطاع ومتطلباته الإنتاجية. وأن التنمية الزراعية المستدامة، هي عبارة عن التنمية الزراعية، التي تعمل على توفير مختلف المنتجات الزراعية، التي تعمل على سد حاجيات أفراد المجتمع وإشباعها في الحاضر، مع المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية، التي تستغل في العملية الإنتاجية، كما تعتبر الزراعة في الجزائر قطاعاً حيوياً ومهماً في الاقتصاد الوطني، وتسهم بشكل كبير في توفير الغذاء وتوفير فرص العمل في الريف، ويتم زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل في الجزائر، بما في ذلك الحبوب مثل القمح والشعير، والبطاطس، والحمضيات، والزيتون، والتمور، كما تقدم الحكومة الجزائرية دعماً كبيراً لقطاع الزراعة من خلال توفير المساعدات المالية والتسهيلات التمويلية للمزارعين وتعزيز البحوث الزراعية وتحسين البنية التحتية الزراعية.

الفصل الثاني: تمويل الزراعة بصيغ الإسلامية

تمهيد:

تمويل الزراعة بصيغ الإسلامية هو نموذج مالي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ويتمتع بشعبية متزايدة في العديد من البلدان، يتميز هذا النموذج بأنه يتوافق مع القيم الإسلامية ويحظر الفوائد والتعاملات المالية غير الشرعية، في سياق تمويل الزراعة بصيغ الإسلامية، يتم تطبيق بعض الصكوك والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل احتياجات المزارعين والمشاريع الزراعية.

وتهدف صيغ التمويل بصيغ الإسلامية إلى توفير حلول مالية متوافقة مع الشريعة للمزارعين والمشاريع الزراعية، وتعزز مفهوم المشاركة والعدالة المالية في القطاع الزراعي. تتوفر هذه الصيغ في العديد من البنوك والمؤسسات المالية التي تتبنى المبادئ الإسلامية.

المبحث الأول: سياسة التمويل الزراعي

ان سياسة التمويل تلعب دورا أساسيا في نشاط الاقتصاد العالمي والوطني نظرا للتشابك الاقتصادي وخاصة في إطار سياسة العولمة المالية والاقتصادية.

المطلب الأول: تقنيات التمويل الزراعي

يعتبر التمويل هو الدعامة الأساسية لإنجاح أي قطاع، وسياسة التمويل الزراعي تعد أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز النمو والاستدامة في قطاع الزراعة، إذ إنها تهدف إلى توفير الدعم المالي والموارد اللازمة للمزارعين والشركات الزراعية لتمويل مشاريعهم وتطوير قدراتهم الإنتاجية.

الفرع الأول: مفهوم التمويل:

سنحاول التطرق الى كل من تعريف التمويل وخصائصه ثم التطرق الى مفهوم التمويل الزراعي

1- تعريف التمويل:

للمويل العديد من التعاريف تتمثل في:

- هو مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي نستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع أعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها⁴⁰.
- وفق المنظور الحديث فإن التمويل هو عملية البحث عن التوليفة المثلى من مصادر الأموال التي تحقق أهداف الإدارة المالية أما أهداف الإدارة المالية فتتمثل في تعظيم ثروة الملاك، أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، حيث أن هذين المتغيرين عند تحديدهما بالأخذ بالاعتبار مجموعة من العوامل منها تكاليف التمويل توجهات الملاك، الربح المحاسبي، وغيرها من المتغيرات التي تؤثر على عملية التمويل المناسب.⁴¹
- يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها. وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية: تحديد دقيق لوقت الحاجة له؛ البحث عن مصادر للأموال، المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان؛ وطالبوا التمويل بهذا المفهوم ليسوا فقط المؤسسات بأنواعها بل أيضا الأفراد والأسر والدول وينجم عن التمويل تدفقات نقدية داخلية متمثلة في المتحصلات وتدفقات نقدية خارجة متمثلة في المدفوعات فعندما تتساوى المتحصلات

⁴⁰ عبد الغفار حنفي، "أساسات التمويل والإدارة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 117.

⁴¹ وليد بقاش وعمر بن دادة، "حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية"، مجلة (الدراسات الاقتصادية المعاصرة)، المجلد 04 العدد 01، 2019، ص 55.

والمدفوعات فلا مشكلة في ذلك، أما إذا كانت المتحصلات أقل من المدفوعات ينجم عن ذلك ظهور عجز أما في حالة كون المتحصلات أكبر من المدفوعات فيظهر لدينا فائض.⁴²

من خلال هذه المفاهيم تستنتج المفهوم الشامل للتمويل فهو: تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على تحقيق أهدافه، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة، والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين.

2- خصائص التمويل:

تتمثل في: ⁴³

- **الاستحقاق:** يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى؛
- **الحق على الدخل:** وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة؛
- **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات؛
- **الملائمة:** وهي تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي للمؤسسة فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي تراه مناسب في الوقت والكمية والشروط والفوائد

الفرع الثاني: التمويل الزراعي:

التمويل الزراعي هو عملية توفير الأموال والموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل النشاطات الزراعية، يعتبر التمويل الزراعي أحد العوامل الحاسمة لنجاح واستدامة قطاع الزراعة، وهو يساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير البنية التحتية وتنمية المهارات الزراعية.

1- تعريف التمويل الزراعي:

تتمثل تعاريف التمويل الزراعي في: ⁴⁴

⁴² طارق محمد الحاج، (مبادئ التمويل)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 21-22.

⁴³ صابر بو لفراف ومحمد شطبي، "مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-، 2020، ص 04.

⁴⁴ نورا عدلي رزق، "التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية"، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 32 موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، 2022، ص 11.

- يقصد بالتمويل الزراعي توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات كالإنتاج وإعادة الإنتاج الزراعي وما يتبع ذلك من أنشطة مثل التخزين النقل، البيع والتسويق؛
- توجد مفاهيم أخرى للتمويل الزراعي، حيث يرى البعض أنه فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يهتم باستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة. كما يهتم بتطوير الزراعة وتحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المزارعين.
- تتبع الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي من عدة جوانب على النحو التالي: ⁴⁵
- طبيعة الإنتاج الزراعي، الذي يتميز بالموسمية في الإنتاج، وبالتالي في الدخل فهو يساعد في توفير الأموال بمختلف الأوقات؛
- يساعد على تعزيز دخول العاملين بالزراعة، فتتحسن مستويات معيشتهم ومدخراتهم؛
- يوفر التمويل الزراعي القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين، فيساعدهم على ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته؛
- يمنح صغار المزارعين والمستأجرين الفرصة لامتلاك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل.

2- أهداف التمويل الزراعي:

- يسهم التمويل الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتحسين دخل المزارع ومستوى معيشتهم من خلال تحقيق الآتي ⁴⁶:
- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة، من خلال توفير القروض المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل لشراء الآلات الزراعية، وإنشاء المشاريع الإنتاجية بأنواعها المختلفة؛
- توسيع نطاق العمل الزراعي، ومن ثم تمكين المزارعين من تخفيض تكاليفهم والحصول على فائدة اقتصادية؛
- زيادة كفاءة الإنتاج عن طريق تسهيل حصول المزارعين على الماشية والآلات الزراعية الحديثة، وشراء الأسمدة والأصناف المحسنة من البذور، وإحلال الآلة محل الأيدي العاملة؛
- مواجهة الظروف الطبيعية غير المواتية حيث يتعرض النشاط الزراعي للمخاطر الناتجة عن الظروف الجوية والأوبئة والكوارث الطبيعية.

⁴⁵ محمد ردي، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 9.

⁴⁶ نورا عدلي رزق، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الزراعي

سنتطرق في هذا المطلب الى تقسيمات مصادر التمويل الزراعي

الفرع الأول : مصادر التمويل الداخلية:

وتنقسم الى:

1-مصادر التمويل الذاتي: يقصد بالتمويل الذاتي اعتماد المزارع أو المنشأة الزراعية على الموارد الذاتية في تمويل

العمليات التي يستلزمها النشاط الإنتاجي الذي يقوم به وأهم مصدر للتمويل الذاتي هو: ⁴⁷

- **الربح:** هو الفرق بين الحصلة النقدية من بيع المنتجات الزراعية وتكلفة إنتاجها؛
- **الاحتياطات والمؤن:** يقصد بالاحتياطات المبالغ التي تقتطع سنوياً من الأرباح وفق القوانين والأنظمة الناضجة لذلك، أما المؤن فهي مبالغ تقتطع سنوياً لمواجهة خسائر محتملة؛
- **المدخرات والهبات:** يقصد بالمدخرات ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطعه المزارع ويخرجه من دائرة الإنتاج والاستهلاك لفترة معينة، أو عبارة عن مكتنزات موروثه كالمجوهرات على مختلف أنواعها أو النقود أما الهبات فهي ما يحصل عليها من المزارع من الغير دون أن يقوم بردها؛ أي عبارة عن مساعدة مجانية من قبل الآخرين.

الفرع الثاني : المصادر الخاصة:

وتشمل ⁴⁸:

- #### 2-1-التجار أو الوسطاء:
- هم الفئة من التجار الذين يعملون أو يتخصصون في بيع وشراء المحاصيل الزراعية والحيوانية مباشرة أو من خلال وسطاء يتواجدون في الأسواق المركزية أو المحلية، وقد يشارك التجار أو الوسطاء المزارع في زراعته بتمويله نقدياً أو عينياً مقابل حصة من الإنتاج، وقد يستأجر التاجر من المزارع الأرض أو يقوم بشراء المحاصيل قبل نضجها مقابل ضمان المحصول من المزارع وعليه فمساهمة التجار أو الوسطاء في عملية تمويل المزارعين تكون إما بإقراضهم، أو عن طريق مشاركة المزارع في زراعته، وإما بشراء المحصول الزراعي وإعادة بيعه في الأسواق.

⁴⁷ أحمد العليوي الأحمد وسمعان العطوان، "التمويل الزراعي"، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، جامعة حلب، ص191.

⁴⁸ زكرياء عناب، "البنوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي-دراسة تجرية السودان"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016، ص35-36.

2-2- البنوك التجارية: هي بنوك تقوم بإقراض المزارعين الكبار الذين لهم المقدرة على تقديم ضمانات عقارية أو شخصية كافية، ويتم تمويل مستوردي الآلات والمدخلات الزراعية من قبل هذه البنوك، والذين يقومون بدورهم ببيعها للمزارعين بأسلوب الدفع المؤجل عن طريق شركات التجهيز الزراعي.

أما بالنسبة لصغار المزارعين فتكون فرصتهم ضعيفة في الحصول على القروض وذلك نسبة العوامل المخاطرة المرتبطة بعدم مقدرتهم على السداد.

3- المصادر العامة : لقد سعت الحكومات النامية لخلق مصادر رسمية للتمويل الزراعي، وتختلف هذه المصادر العامة عن المصادر الخاصة، في أنها تخضع لقوانين وأسس رسمية وشروطها ميسرة وتشمل هذه المصادر ما يلي:⁴⁹

3-1- دوائر الإقراض الزراعي الحكومية: عبارة عن دوائر حكومية تعتبر جزءاً من الجهاز الإداري للدولة وتمتاز ببرامج التمويل التي تقوم بها:

- أن الدولة هي التي تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الإقراض؛
- يكون هدف هذه المؤسسات تحقيق فائدة المزارعين بما تقدمه لهم من قروض وتوجيه وإرشاد؛
- تمنح فرصة الاقتراض للمزارعين الذين ليس لديهم ضمانات كافية للاقتراض من المؤسسات الأخرى؛
- تمكن المزارعين من تسديد قروضهم عينياً، الشيء الذي يسهل تسويق محاصيلهم؛

3-2- مؤسسات التمويل شبه الحكومية: عبارة عن مؤسسات تقوم الدولة بإنشائها ومثال على ذلك بنوك التنمية الزراعية ويمكن إيجاز مزاياها:

- أسعار الفائدة التي تتقاضاها هذه المؤسسات تكون عادة أقل من تلك التي تتقاضاها مصادر الإقراض الأخرى؛
- تستهدف تقديم القرض العون للمزارعين؛
- تقوم بمراقبة المزارعين في صرف القروض؛
- غالباً ما تضم مجالس إدارة هذه المؤسسات في عضويتها ممثلين عن المزارعين، مما يتيح لها الفرص الرسم سياسات أكثر ملائمة لظروف المزارعين وأحوالهم.

الفرع الثالث: التمويل الزراعي التعاوني:

وتجده عادة في البلدان الاشتراكية والنامية وأهم أهدافه:⁵⁰

⁴⁹ مني علي إبراهيم ياجي، "الدور الإرشادي والتمويلي للبنك الزراعي السوداني في حل قضايا تمويل صغار المزارعين"، مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلوم الزراعية، تخصص العلوم الزراعية، جامعة الخرطوم، السودان، 2004.

⁵⁰ أحمد العليوي الأحمد و سمعان العطوان ، مرجع سبق ذكره، ص192.

- تشجيع المدخرات لزيادة المعروض من الأموال؛
 - تشجيع الاستخدام الفعال للقروض والإشراف عليها التقليل عامل المخاطرة؛
 - تدعيم الضمان اللازم للحصول على الأموال من المصادر الخارجية؛
 - تقليل تكاليف التسديد؛
 - تحسين المركز المالي للجمعيات التعاونية؛
 - المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير الزراعة.
- بعض الأمثلة حول التمويل الزراعي التعاوني:
- صندوق التمويل الزراعي التعاوني:** يعتبر صندوق التمويل الزراعي التعاوني مثالاً لتمويل المشاريع الزراعية بواسطة التعاون الزراعي، يتم تأسيس هذه الصناديق بالتعاون بين المزارعين الذين يساهمون ماليًا ويشاركون في صندوق التمويل. يستخدم الصندوق الأموال المدخلة لتمويل المشاريع الزراعية للأعضاء، مثل شراء المعدات الزراعية والأسمدة والبذور وتطوير البنية التحتية الزراعية.
- **التعاونية الزراعية:** في بعض البلدان، تعمل التعاونيات الزراعية على توفير التمويل للمزارعين، يتم تأسيس التعاونيات بواسطة مجموعة من المزارعين الذين يشاركون في تمويل المشروع وإدارته. يمكن أن توفر التعاونيات الزراعية قروضًا وتسهيلات مالية للمزارعين لشراء المعدات والمستلزمات الزراعية وتوسيع أعمالهم الزراعية.
 - **برامج التمويل الزراعي الحكومية:** توفر بعض الحكومات برامج خاصة لتمويل المشاريع الزراعية، يمكن أن تشمل هذه البرامج قروضًا زراعية بفائدة منخفضة أو مساعدات مالية للمزارعين. تهدف هذه البرامج إلى دعم القطاع الزراعي وتشجيع التنمية الزراعية من خلال توفير التمويل اللازم.
 - **التعاونيات المالية الزراعية:** توجد التعاونيات المالية الزراعية التي تقدم خدمات التمويل والاستثمار للمزارعين، يمكن للمزارعين أن يصبحوا أعضاء في هذه لتعاونيات ويستفيدوا من الخدمات المالية المتاحة، مثل القروض الزراعية وحسابات التوفير والاستثمار.

الفرع الرابع: التمويل الزراعي الموجه:

هو نظام حكومي لمساعدة ذوي الدخل المنخفضة في القطاع الزراعي من أجل تحسين مستوى الإنتاج والمعيشة، وقد استحدث هذا النظام لمساعدة صغار المزارعين الذين لا يمكنهم الحصول على السلف من مصادر أخرى الذين لا تتوفر لديهم الخبرة والدراية الكافية بالأساليب الحديثة للزراعة والمعيشة. ويعتمد هذا النظام على إدماج المساعدات

المالية مع المساعدات الفنية مع التوجيه والإرشاد داخل برنامج أو خطة المزرعة والمعيشة، وتحدد الخطة الأهداف التي يلزم تحقيقها خلال فترة زمنية محددة. وأوجه النشاط الواجب تنفيذها، وأنواع المساعدات التدريبية والفنية والإرشادية الواجب تقديمها وأنواع وأحجام القروض اللازمة، ويشترك في وضع هذه الخطة المشرف الزراعي الذي يقوم بتحديد المساعدات. المطلوبة، ويعتمد التمويل في هذه الحالة على مقدرة المزارع على الإنتاج وليس على ما لديه من أصول مزرعية.⁵¹

المطلب الثالث: إشكاليات التمويل الزراعي

نقسم إشكاليات التمويل الزراعي إلى مخاطر وتحديات

أولا مخاطر التمويل الزراعي:

يمكننا تقسيم مخاطر التمويل الزراعي إلى نوعين:⁵²

- **مخاطر تواجه المقرض:** ويقصد بهم مقدمي خدمات التمويل الزراعي من مصارف ومؤسسات تمويل وغيرها. وتعتبر مخاطر التخلف عن السداد أكثر مخاطر التمويل الزراعي شيوعاً فقد يكون من الصعب تغطية المناطق الريفية الثانية بالخدمات المالية المطلوبة. كما قد تزيد مخاطر الطقس وتركز المحاصيل وتقلب الأسعار من مخاطر الائتمان للمقرضين، مما يقلل لديهم الحافز لتمويل القطاع؛
- **مخاطر تواجه المقترضين والمزارعين:** ويقصد به الحاصلين على التمويل الزراعي، وتعزى مخاطر التخلف عن السداد إلى مخاطر تواجه المزارع مثل ارتفاع تكلفة التمويل، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وتراجع مستويات الطلب والتغيرات المناخية ذات التأثير السلبي على العملية الزراعية.

ثانيا تحديات التمويل الزراعي

من التحديات الرئيسة التي تواجه التمويل الزراعي في معظم الدول العربية، ما يلي:⁵³

- لا يتم منح التمويل في معظم المؤسسات المقرضة وفق أس الكفاءة الاقتصادية والمالية؛
- تدخل الحكومات في تحديد أسس التمويل الزراعي وفئات المقترضين أو مناطقهم دون اعتبار للأولويات؛
- انخفاض نسب استرداد أو تحصيل القروض خاصة فيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل؛

⁵¹ نفس المرجع، مرجع سبق ذكره، ص 192.

⁵² محمد ردي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁵³ أحمد العلوي الأحمد وسمعان العطوان، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- تعاني مؤسسات الإقراض الزراعي في كثير من الدول من ضعف في مواردها المالية بسبب عدم قدرة الدولة على توفير التمويل الكافي لهذه المؤسسات بصورة مستمرة؛
 - ضعف إقبال المزارعين وخاصة منهم صغار المزارعين على القروض ذات أسعار الفائدة المرتفعة، بالأخص في المناطق التي تعتمد على الري المطري عدم توفر التقنيات الحديثة التي تساعد على سرعة الإنجاز وتحسين الأداء الزراعي، وبالتالي ضمان جودة مستويات الإنتاج والقدرة على سداد قروض التمويل الزراعي؛
 - إعراض المزارعين عن الاقتراض لأسباب دينية.
- ومنه تمثل سياسة التمويل الزراعي جوانبًا حيوية وحاسمة في تطوير وتعزيز قطاع الزراعة، يعد التمويل الزراعي أداة فعالة لتمكين المزارعين والمشغلين في القطاع الزراعي من الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لتحقيق نجاح واستدامة أعمالهم. وتعمل السياسات الحكومية والمؤسسات المالية على تعزيز هذه السياسة من خلال توفير التمويل اللازم وتسهيل إجراءات الاقتراض وتقديم الدعم والاستشارة الفنية.
- تواجه سياسة التمويل الزراعي تحديات عديدة مثل قلة التمويل المتاح وارتفاع تكاليف الاقتراض وعدم توافر الضمانات الكافية للمزارعين، بما في ذلك إعراض المزارعين عن الاقتراض لأسباب دينية التي تنطرق لها في المبحث التالي.

المبحث الثاني: مدخل صيغ التمويل الإسلامي الزراعي

وضع الإسلام صيغا عديدة لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة، سواء بتعاون المال مع المال أو بتعاون المال مع العمل، وهي ما يمكن تسميتها بصيغ التمويل وسوف نحاول دراسة هذه الصيغ في القطاع الزراعي.

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي

يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه:

- هو: تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (البنك) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح، أما الاستثمار المباح فهو توظيف الأموال من قبل مالكيها في مجالات استثمارية معينة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الأرباح مثل الاستثمار في الأوراق المالية المباحة شرعا أو شراء الأصول الثابتة بهدف تأجيرها أو إعادة بيعها؛⁵⁴
 - وهو يدور حول تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المشر وعات المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛⁵⁵
 - تعريف آخر للتمويل الإسلامي بأنه: أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري؛⁵⁶
 - ويعرف التمويل الإسلامي بأنه: تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكيها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.⁵⁷
- ومنه التمويل الزراعي الإسلامي هو الطرق والوسائل الشرعية التي يمكن من خلالها توفير الأموال اللازمة، نقودا كانت أو عروض للاستثمار في النشاط الزراعي وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

⁵⁴ لبنى معطى، "أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع الصغيرة بين النظرية والتطبيق"، مجلة (المالية والأسواق)، المجلد 02 العدد 01، جامعة مستغانم، 2015، ص332.

⁵⁵ نفس المرجع، ص332.

⁵⁶ فؤاد السرطاوي، (التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص)، ط1، دار المسيرة، عمان، 1999، ص97.

⁵⁷ منذر قحف، (مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي)، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991، ص12.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التمويل الإسلامي

سنتطرق لكل من خصائص و مبادئ التمويل الاسلامي

أولا خصائص التمويل الإسلامي:

من أهم خصائص التمويل الإسلامي، نذكر ما يلي: ⁵⁸

- التمويل يكون اسلاميا إذا خلت صيغته من المخالفات الشرعية واتسمت بضوابط ومعايير شرعية؛
- الغرض من التمويل الإسلامي هو نفع الآخر في قضاء حاجته أو إقامة مشروعه الاستثماري؛
- التمويل الإسلامي يقوم على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي؛
- التمويل الإسلامي يعزز النمو والرخاء الاقتصادي وفق مبادئ الشريعة.

ثانيا مبادئ التمويل الإسلامي :

يرتكز التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ؛ منها ما هو خاص بطبيعة المعاملات محل التمويل وضوابطها الشرعية ومنها ما يتعلق بعملية التمويل الإسلامي بوجه عام: ⁵⁹

- الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية وأهمها تحريم الربا، تحريم الاكتناز، وأداء حقوق الله والمجتمع في المال؛
- استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات، الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات؛
- الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم أو الخراج بالضمان؛
- استمرار الملك لصاحبه؛
- ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد.

المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي

يستمد التمويل الإسلامي مبادئه من الشريعة الإسلامية السمحاء، وهو من خلال أسسه ومبادئه لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط بل إنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادرا على تلبية الحاجات المادية فإنه وبمختلف مصادره يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإتقان في العمل ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية وهو بذلك يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ومجتمعه

⁵⁸ زهير بن دعاس وامين عويسي، "صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول"، مجلة (التنمية واقتصاد التطبيقي)، المجلد 02 العدد 02، 2018، ص22.

⁵⁹ عائشة مخطط وفوزي الحاج أحمد، "التحولات كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية"، مجلة (اقتصاديات المال والاعمال)، المجلد 02 العدد 07، 2018، ص446.

باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع. وحتى يتمكن البنك الإسلامي من تحقيق كل النقاط السابقة الذكر لابد من أن ينطلق في عملياته التمويلية معتمداً على مجموعة من الخصائص والتي بدون توفرها لا يمكن للعملية التمويلية أن تصنف بالإسلامية لأنها مع اختلال أي خاصية من الخصائص التالية لن تختلف عن نظيرتها من البنوك الوضعية، ويمكن تلخيصها في: ⁶⁰

- استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً؛
 - توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي والإنفاق المشروع؛
 - التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة؛
 - التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته.
- ومنه التمويل الإسلامي الزراعي يعتبر من الأدوات المالية التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وتهدف إلى تلبية احتياجات قطاع الزراعة بطرق متوافقة مع الأصول الشرعية، وتعتبر هذه الصيغ بديلاً مبتكراً عن التمويل التقليدي، حيث تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية وتعزيز الأمن الغذائي، وتتضمن صيغ التمويل الإسلامي الزراعي مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي سترها في المبحث الموالي.

⁶⁰ لبني معطى، مرجع سبق ذكره، ص 333.

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي

تمول البنوك الإسلامية القطاع الزراعي بناء على مبدئين أساسيين، الأول يحمل درجة كبيرة من المخاطرة وهو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر والثاني ذو طابع جاري وتمويلي بمخاطرة أقل وهو مبدأ الهامش الربحي أو البيوع والاجارة.

المطلب الأول: تمويل الزراعي القائم على أساس البيوع

ويتكون من السلم، المراجعة والاستصناع، وهناك من يصنفه في عقود الإجارة سنحاول التطرق لكل واحد منهم.

الفرع الأول: السلم:

سنحاول ابراز أهم عناصره وأهميته في القطاع الزراعي

1- تعريف السلم ومشروعيته:

يمكن تعريفه على أنه:

- السلف هو عقد بيع يعجل فيه الثمن وتوَجَّل فيه البيع فهو بذلك بيع أجل بعاجل، وهو عكس ابيع بئمن مؤجل.⁶¹

- أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة الى أجل.⁶² حيث يتعهد الشخص المدين بتسليم سلعة محددة في وقت لاحق، وتحصل الجهة المدينة على هذه السلعة في وقت السداد المتفق عليه. وبالتالي، يتم تحويل الملكية للسلعة من المدين إلى الجهة المدينة عند الاستلام، وتكون الجهة المدينة ملكاً للسلعة بشكل فعلي.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [سورة البقرة: 282] وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون الثمار السنة والسنتين، فقال (من أسلفَ، فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم).رواه البخاري.

2- أشكال بيع السلم:

تتكون من:

- السلم المقسط: يعني أن التسليم يتم على دفعات متعددة بدلاً من دفعة واحدة. في هذا النوع من العقود، يتم الاتفاق بين الطرفين على تسليم المنتجات أو السلع بشكل جزئي وتدرجي على مراحل.

⁶¹ أحمد عثمان بابكر، (تجربة البنوك الإسلامية في التمويل بالمزراعة بصيغة السلم)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، جدة، 1997، ص 28.

⁶² سكينه محمد الحسن، "الاثار الاقتصادية لعقد السلم"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للصناعة المالية، جامعة ام درمان، مصر، 2014، ص 07.

- **السلم الموازي:** صورته أن يقوم البنك الإسلامي بالشراء سلماً لسلعة موصوفة في الذمة بضمن مقدم في مجلس العقد، ثم يقوم بعقد سلم آخر فيما بين تاريخ عقد السلم وتاريخ قبض المسلم فيه دون أن يربط ذلك بالعقد الأول، فيتحول من مشتر إلى بائع وذلك بأن يبيع سلعة موصوفة في الذمة لصالح تاجر آخر بشروط مماثلة لشروط عقد السلم الأول.⁶³

3- السلم كصيغة لتمويل القطاع الزراعي:

يعتبر تمويل المشروعات الزراعية بصيغة السلم من أهم البدائل التمويلية الإسلامية لتمويل المنتجين الزراعيين، وخاصة لتغطية التكاليف التشغيلية، وكبدل للقروض الموسمية والقصيرة الأجل، حيث يحتاج المزارعون إلى سيولة نقدية تغطي تكاليف الحراثة وتجهيز الأرض للزراعة وتكاليف شراء مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور وباقي التكاليف التشغيلية الأخرى اللازمة لخدمة الحقل حتى الانتهاء من عملية الحصاد وجمع المحصول. وقد يقوم المزارع أو العميل بمبادلة البضائع مؤجلة التسليم للبنك بالثمن المعجل الاستلام من البنك، أي قيام البنك بشراء المحاصيل الزراعية بأن يدفع ثمنها مقدماً وحالاً للمزارع، وبعد انتهاء الأجل يستلمها البنك ويتولى بيعها بما يحقق ربحاً معقولاً، ويمكن أن يفوض البنك المزارع بالقيام بذلك، وتجدر الإشارة إلى أن الربح المحقق للبنك يكون بالفرق بين الثمن المعجل للبضائع والدفع مسبقاً من البنك، وقيمة البضائع حال استلامها وفي أغلب الأحيان يكون الربح غير مضمون وغير ثابت في عقود بيع السلم.⁶⁴

الفرع الثاني: المراجعة:

سنحاول إبراز أهم عناصره وأهميتها في القطاع الزراعي.

1- تعريف المراجعة ومشروعيتها:

يمكن أن تعرف المراجعة على أنها:

- هو: بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم.⁶⁵
- وتعرف المراجعة في اصطلاح الفقهاء على أنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم. فهذا هو المعنى الذي اتفقت عليه عبارات الفقهاء وإن اختلفت ألفاظهم في التعبير عنه.⁶⁶

⁶³ عبد الله محمد نوري الدب رشوي، (صيف التمويل بالمزراعة في التشريع الإسلامي وإمكانات تطبيقها)، ط 1، دار النوادر، لبنان، 2010، ص 57.

⁶⁴ زكرياء عناب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁶⁵ أحمد عثمان بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁶⁶ مصطفى العرابي، نذير طروبيا، "دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان نموذجاً"، مجلة (البشائر الاقتصادية)، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص 287.

أما مشروعية بيع المراجحة فمجمع على جوازها، قال ابن قدامة " رأس مالي فيه، أو هو علي بمائة، بعثك بها وربح عشرة، فهذا جائز لا خلاف في صحته " .

2- أشكال المراجحة:

تتمثل في: ⁶⁷

- **بيع المراجحة العادية:** تكون بين البائع والمشتري بضمن وربح متفق عليه حيث يشتري السلع دون وعد مسبق على شرائها.

- **بيع المراجحة المقترنة بالوعد:** وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والبنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري والبنك لا يشتري السلع هنا الا بعد تحديد المشتري لرغبته ووجود وعد مسبق بالشراء.

3- المراجحة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي:

تستخدم المراجحة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي، بحيث يقوم البنك بتوفير العتاد الفلاحي أو السماد أو البذور، ذلك لأن الكثير من المزارعين ليس لديهم المال الكافي لتوفير مختلف مستلزمات العملية الزراعية، حيث يقوم البنك بتوفيرها على أن يبيعها للمزارعين عن طريق المراجحة. ⁶⁸

الفرع الثالث: الاستصناع :

سنحاول ابراز أهم عناصره وأهميتها في القطاع الزراعي

1- تعريف الاستصناع ومشروعيته:

يعرف الاستصناع أنه:

- صيغته تشبه إلى حد بعيد السلم وهناك بعض المذاهب التي اعتبرت أن الاستصناع هو سلم خاص، وإلاستصناع هو صناعة شيء معين مقابل مبلغ معين يدفع أجلا، حيث يكون المادة الأولية وعملية الصنع من عند الصانع. ⁶⁹ مشروعيته: الإستصناع جائز بالسنة والإجماع، إستصنع الرسول صلى الله عليه وسلم خاتما. فقد مارس الناس الإستصناع منذ أن فعله الرسول صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه أحد.

2- شروط الاستصناع: ينطوي عقد الاستصناع على مجموعة من الشروط كما يلي: ⁷⁰

⁶⁷ حسينة بودور، "التمويل بالمزارة كأداة للصيرفة الإسلامية-دراسة حالة السلام بنك وكالة رقم 34 المسيلة -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم لاقصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص19.

⁶⁸ رفيق يونس المصري، (بيع المراجحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية)، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص13.

⁶⁹ العرابي مصطفى، مرجع سبق ذكره، 2019، ص290

⁷⁰ نفس المرجع، ص290

- أن يكون الاستصناع في السلع التي يتم فيها التعامل فعلاً في السوق؛
- الاستصناع يعتبر عقد أو عليه يكون ملزماً لطرفي العقد؛
- ما يتم صنعه ينبغي أن يكون معلوماً في مواصفاته من حيث جنسه، مقداره، نوعه؛
- يجب توفر الحلال في كل من السلعة محل الاستصناع، مستلزمات الصنع؛
- لا يشترط دفع الثمن وقت التعاقد؛
- تحديد مكان التسليم، وخاصة إذا ترتب على ذلك تكاليف ونفقات.

3- الاستصناع كصيغة لتمويل القطاع الزراعي:

يمكن للبنك أن يدخل في عقود الاستصناع إما صانعاً أو مستصنعاً من خلال هيكلة تسمى الاستصناع مع الاستصناع الموازي، وتشير هذه الهيكلة إلى عقدين، الأول يدخل فيه البنك الإسلامي كصانع مع الشخص الراغب في شراء السلعة أو المستصنع ويجوز تأجيل سداد قيمة السلعة محل التعاقد، أما العقد الثاني فيدخل فيه كـمُستصنع مع جهة تكون من أهل الاختصاص لصنع السلعة المحددة في العقد الأول، وغالباً ما يكون المبلغ معجلاً وأقل من مبلغ العقد الأول. هذه الصيغة من عقود التمويل الإسلامي مفيدة للمساعدة في تمويل إنشاء المزارع الجديدة أو تصنيع البيوت المحمية، وتركيب أنظمة الري الحديثة، وشق القنوات أو إنشاء طرق لتوصيل المزارع بالمدن والطرق الرئيسية وغيرها من الأنشطة التي تحتاج إلى تدخلات صناعية.⁷¹

المطلب الثاني: التمويل الزراعي القائم على أساس المشاركة

يتكون هذا التمويل من المشاركة، المضاربة والمزراعة والمساواة والمغارسة، سنحاول التطرق لكل واحد منهم.

الفرع الأول: المشاركة :

سنحاول إبراز أهم عناصره وأهميتها في القطاع الزراعي

1- تعريف المشاركة ومشروعيتها:

يمكن تعريفها على أنها:⁷²

⁷¹ عبد الكريم قنديلز وآخرون، "دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية"، معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 12، 2022، ص 19.

⁷² عبد الغني حريزي، "الطبيعة التنموية الصيغ التمويلية والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية"، مجلة (الريادة لاقتصاديات الأعمال)، المجلد 03 العدد 02، 2017، ص 64.

- المشاركة والشركة والشراكة بمعنى واحد في المصطلح الفقهي اللغوي، وقد استحدثت البنوك الإسلامية لفظ "المشاركة" لأسباب فنية كون أن الشركة والشراكة كلمتان أصبح لهما مدلول اصطلاحى شائع في القانون الوضعي يختلف عن معنى الشركة في الفقه المالئ الإسلامي.
- وتعرف المشاركة بأنها تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصّة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، وتُقسم الخسارة على قدر حصّة كل شريك في رأس المال.
- والمشاركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع بالكتاب قوله تعالى ﴿ وَأَنْ كَثِيرًا مِنْ الْخِلَاطِءِ لِيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [سورة ص: 20]، كما دلت أيضا على مشروعيتها أحاديث عديدة نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما). رواه أبو داود عن أبي هريرة.

2- شروط تطبيق المشاركة:

- هناك مجموعة من الشروط اللازمة لتطبيق التمويل عن طريق المشاركة كما يلي: ⁷³
- أن يكون رأس المال من النقود والأثمان وأجاز بعض الفقهاء أن يكون عروضاً (بضاعة)؛
 - أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً ويمكن التصرف فيه؛
 - يكون توزيع الربح والخسارة حسب رأس مال كل شريك؛
 - يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل ويشتركوا في الربح بنسبة متساوية، كما يجوز أن يختلفوا في الربح برغم تساويهم في المال؛
 - في حالة عمل جميع الشركاء في إدارة الشركة، يجوز أن تكون حصص بعضهم في الربح أكبر من نسب حصصهم في رأس المال.

3- أنواع المشاركة:

وتنقسم إلى: ⁷⁴

⁷³ وليد بقاش وبن دادة عمر، "حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية"، مجلة (الدراسات الاقتصادية المعاصرة)، المجلد 04 العدد 01، 2019، ص 65.

⁷⁴ وليد بقاش وبن دادة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 65.

- المشاركة الثابتة: تسمى المشاركة ثابتة عندما يدخل شريكين أو عدة شركاء (الذي قد يكون مصرفاً) في تمويل مشروع بنسبة ثابتة في رأس المال، و هي قد تكون مستمرة (دائمة) أو منتهية .
- المشاركة المستمرة : وهي النوع الذي يتم فيه تحديد أجل معين لانتهائها ، حيث تستمر إلى غاية تصفية المشروع موضوع المشاركة .
- المشاركة الثابتة المنتهية : هي شركة ثابتة في ملكية المشروع، وما يترتب عليها من حقوق إلا أن الاتفاق بين الشركاء يتضمن أجلاً محدوداً لانتهاء الشركة أو العلاقة بينهم .
- المشاركة على أساس الصفقة المعينة: فهي تخص صفقة معينة، تنتهي المشاركة بانتهائها وتكون مشاركة البنك بإعطاء جزء من رأس المال أو كله .
- المشاركة المنتهية بالتملك: حيث يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، في هذه الصيغة، يقوم البنك بشراء المشروع أو الأصل بالكامل ويملكه بنسبة معينة، ثم يتم توقيع عقد المشاركة بين البنك والعميل . يتفق البنك والعميل على طرق تحويل ملكية البنك إلى ملكية العميل على دفعات أو دفعة واحدة. من حق العميل أن يحل محل البنك في ملكية المشروع بالكامل بعد فترة محددة بدفع ثمن المشروع بشكل كامل. هذا يعني أن العميل يصبح المالك الحقيقي للمشروع بعد سداد ثمنه بالكامل.

4- المشاركة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي:

- وعلى ضوء ما ذكر عن المشاركة بأنواعها، فإنه يمكن أن تطبق هذه الصيغة في تمويل القطاع الزراعي كالآتي: ⁷⁵
- إذا كانت المشاركة دائمة، يمكن أن تكون الأرض من المزارع والتمويل من البنك، وهذا بعد تقدير قيمة الأرض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع، حيث يكون بينهما على قدر مشاركة كل منهما في رأسماله، وتكون النتيجة بين المشاركين على حسب نسبة مشاركة كل منهما.
- أما إذا كانت المشاركة متناقصة، فقد يؤول المشروع الذي دخل المزارع شريكاً فيه بأرضه بأكمله إليه على أساس أن يتنازل للبنك عن حصة من أرباحه، وهذا يطفى حق البنك ويكون المشروع في النهاية ملكاً له.
- وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمزارع، أن يوكل إدارة المشروع أو أعمال المزرعة إدارياً إلى البنك، على أن يهتم هو بمختلف الأعمال الفنية الأخرى اعتماداً على خبرته في هذا المجال.

الفرع الثاني: المضاربة:

⁷⁵ زكرياء عناب، مرجع سبق ذكره، ص 43.

سنحاول إبراز أهم عناصره و أهميتها في القطاع الزراعي

1- تعريف المضاربة ومشروعيتها :

يمكن تعريف المضاربة على أنها:

- "عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه، ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب".⁷⁶
- تعرّف المضاربة، أنها : شركة في الربح بمال من جانب رب المال وعمل من جانب آخر (المضارب)، بحيث يستحق الربح من عنصرين: الأول هو رأس المال الذي يخضع لشروط رأس المال في الشركة، و الثاني العمل المبذول من قبل المضارب الذي يقوم بالعمل لوحده.⁷⁷

وتتمثل مشروعية المضاربة في ان المضاربة مشروعة بالإجماع والآثار الواردة عن الصحابة:

- الإجماع: أجمع المسلمون من لدن عصر الصحابة وإلى اليوم على مشروعية المضاربة من غير نكير، وقد نقل هذا الإجماع كثير من العلماء كابن المنذر ، والماوردي، وابن عبد البر، وغيرهم.⁷⁸
- ويقول ابن حزم: (كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض (المضاربة)، فما وجدنا له أصلاً فيها البتة، ولكنه إجماع صحيح مجرد، والذي يقطع به أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره، ولولا ذلك لما جاز).⁷⁹
- الآثار الواردة عن الصحابة: وردت آثار كبيرة من الصحابة تدل على أنهم كانوا يتعاملون بالمضاربة من غير نكير أو حرج في ذلك. وسنقتصر على ما ذكره الشافعي في كتابه الأم (الحديث رقم (8/107) عن أبي حنيفة بسنده أن عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم أعطوا مالا مضاربة.⁸⁰

2- أنواع المضاربة:

يمكن تقسيم المضاربة إلى عدة أنواع (حسب شروطها):⁸¹

⁷⁶ محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، (المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007م، ص57.

⁷⁷ زكريا بوحسان، "المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة دراسة حالة"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعرييج -، 2019، ص11.

⁷⁸ زكرياء عناب ، مرجع سبق ذكره، ص45.

⁷⁹ نفس المرجع، ص45.

⁸⁰ زكرياء عناب ، مرجع سبق ذكره، ص45.

⁸¹ بقاش وليد، مرجع سبق ذكره، ص66؟

- المضاربة المقيدة: يتم وضع محددات تحدد حرية تصرف المضاربة، وعادة ما يلجأ البنك إلى وضع شروط من أجل الحفاظ على ماله.

- المضاربة المطلقة: هي التي لا يقيد فيها صاحب المال المضارب بأي محدد كان.

3- المضاربة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي:

نجد الكثير من المزارعين من لا يملك لا أرضاً ولا مالاً، لكن له خبرة مهنية عالية، ولا يجدون إمكانية لإقامة مشاريعهم، فالتحويل بالمضاربة يمكن أن يكون المخرج لهؤلاء، على أساس أن يقدم لهم البنك إمكانية لتمويل مشاريعهم، على أن يكون العمل وإدارة المشروع منهم، بينما يكون التمويل من البنك، ويقتسمان نتيجة المشروع بناءً على نسبة معلومة يتفقان عليها عند إبرام عقد التمويل.⁸²

ثالثاً المزارعة

سنحاول إبراز أهم عناصره وأهميتها في القطاع الزراعي

1- تعريف المزارعة:

يمكن تعريفها على أنها:

- عند المالكية فتعرف على أنها " الشركة في الزرع " .⁸³
 - وهي: نوع من الشراكة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل (المزارع) على أن تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها.⁸⁴
- إذا فالمزارعة شراكة بين طرفين يقدم أحدهما الأرض ويقدم الثاني الجهد والعمل على المزرع.
- وتتمثل مشروعيتها في أنه روى البخاري في الصحيح عن عبدالله بن عمر " أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل خير بشر ما يخرج منها من ثمر أو زرع وهذا دليل مشروعية المزارعة وكذلك المغارسة، لارتباط الزرع بالمزارعة والثمر بالمغارسة، والمزارعة من العقود التي مارسها الصحابة والتابعين⁸⁵ .

2- ضوابط وشروط المزارعة:

⁸² صالح بلدي عمران والطاهر نمرودي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁸³ سليم فيصل النابلسي، "مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية"، مجلة (دنانير)، العدد 05، ص 67.

⁸⁴ إنصاف قسوري، "الندوة العلمية حول: تجربة تحول البنوك التقليدية في الجزائر إلى بنوك إسلامية"، مداخلة حول الأساليب المستحدثة في صيغ التمويل الإسلامي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص 03.

⁸⁵ سليم فيصل النابلسي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

يشترط في المزارعة بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين ما يلي: ⁸⁶

- يجب أن تتوفر على جميع الشروط الموجودة بالعقد المبرم ما بين صاحب الأرض والمزارع ورأس المال؛
- معرفة نوع المحصول من حيث نوعه وصنفه ووصفه؛
- معرفة من الذي سيقوم بزراعة الأرض؛
- بيان نصيب كل طرف من المحصول في صورة نسبة شائعة؛
- بيان مدة شركة المزارعة، على أن تكون المدة كافية لحصد المحصول.

3- المزارعة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي:

يمكن استخدام صيغة المزارعة في التمويل بالمزارعة بإحدى الحالات التالية ⁸⁷:

- أن يكون هناك صاحب الأرض (كطرف أول) ومزارع (طرف ثاني) ويدخل البنك كطرف ثالث بالتمويل بكل أو جزء من تكاليف المزارعة على أن يوزع الناتج على الأطراف الثلاث؛
- أن يكون هناك مزارع يمتلك الأرض ويقوم البنك بتوفير مدخلات الإنتاج وتكاليف العملية الزراعية على أن تكون النسب شائعة ومعلومة بينهما، أن يكون هناك صاحب أرض ولديه الآلات والعمالة ويحتاج فقط إلى جزء من المدخلات يوفرها البنك كطرف ثاني وصاحب النصيب الأقل على أن يوزع الناتج بنسب متفق عليها

الفرع الرابع: المساقاة :

سنحاول إبراز أهم عناصره وأهميتها في القطاع الزراعي

1- تعريف المساقاة ومشروعيتها:

يمكن تعريفها بأنها:

- أنها دفع الرجل إلى آخر شجره يسقيه ويعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره. ⁸⁸
- وهي أيضا أن يدفع صاحب الشجر شجره إلى شخص يصلحه ويشرف عليه مقابل جزء من ثمر ذلك الشجر، والمراد بالشجر كل نبات تبقى أصوله في الأرض أكثر من سنة. ⁸⁹

⁸⁶ أحمد جابر بدران، "التمويل بالمراجحة في المصارف الإسلامية والصيغة المستحدثة المواعدة المنتهية بالبيع"، رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2005، ص 350.

⁸⁷ حسينة بودور ، مرجع سبق ذكره، ص18.

⁸⁸ محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص204

⁸⁹ عبد الغني حريزي ، مرجع، سبق ذكره، ص67

أي أن المساقاة صيغة من صيغ الاستثمار الزراعي يشترك فيها صاحب الأشجار بأشجاره مع عامل يقوم بسقي هذه الأشجار وعمل ما تحتاج إليه مقابل جزء معلوم من الثمار وإن كانت هناك خسارة كفساد الثمار، يخسر صاحب الأشجار محصوله ويخسر العامل جهده.

دليل مشروعيتها ما روى البخاري في صحيحة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل قال: لا. فقالوا: تكفونا المثونة ونشرككم في الثمرة. قالوا: سمعنا وأطعنا)، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عامل خبير بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع واتفق على جوازها). رواه أنس بن مالك.

2- أركان المساقاة :

كباقي عقود المشاركة للمساقاة أركان رئيسة هي طرفي العقد (مالك الشجر) والعامل والمعقود عليه العمل (الثمر) وصيغة العقد التي تشمل الإيجاب والقبول للفترة الزمنية للعقد، وحصص العامل من الثمر ومن شروطها أن يكون العاقدان عاقلين، والبلوغ ليس بشرط، وأن يكون الشجر فيه ثمر تزيد بالعمل، وأن يكون الخارج من ثمر وفيه للمتعاقدين، وتسليم الأرض للعامل ليعمل فيها.⁹⁰

3- المساقاة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي:

تعتبر المساقاة من صيغ توظيف أموال البنك الإسلامي في القطاع الزراعي وهي مكملة لصيغ المزارعة وبيع السلم. ويستخدم البنك الإسلامي هذا النوع من العقد في تمويل متطلبات المساقاة من عمالة ومياه ومبيدات كيماوية، وتظهر أهمية هذه الصيغة عندما يتعلق الأمر بالمزارع الكبرى أين يتعذر على فرد واحد العمل عليها وبالتالي تتولاها شركات خدمات زراعية تأخذ تمويل من البنك الإسلامي لاستئجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية هذه المزارع. فيربطهما عقد مشاركة في المساقاة على أن يقتسما بينهما حصة العامل من الخارج من الزرع، كما يمكن أن يؤسس البنك الإسلامي شركات للخدمات الزراعية بهدف الحصول على عقود المساقاة مع أصحاب المزارع والكروم الكبيرة.⁹¹

الفرع الخامس: المغارسة:

سنحاول إبراز أهم عناصره وأهميتها في القطاع الزراعي

⁹⁰ نفس المرجع، ص 90

⁹¹ محمود العجلوني، (البنوك الإسلامية؛ أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)، ط 01، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 280.

1- تعريف المغارسة:

يمكن تعريفها:

- على أنها دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجراً، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق.

- أي أن المغارسة عقد يجمع مالك الأرض والعامل الذي يقوم بزراعة هذه الأرض بأشجار معينة، ويكون الشجر والأرض بينهما بالاتفاق.⁹²

مشروعيتها: اختلف الفقهاء في مشروعيتها، لكن جمهور الفقهاء ذهبوا إلى جوازها محتجين بأحاديث المزارعة والمساقاة في خير، ولأن العوض والعمل معلومان، وجاء في فتاوى ابن تيمية المزارعة على الأرض بشرط ما يخرج منها جائز، سواء كان البذر من رب الأرض أو العامل هذا هو الصواب الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.⁹³

2- شروط المغارسة:

تتمثل في:⁹⁴

- الإيجاب والقبول من طرفي العقد وهم مالك الأرض والعامل؛
- تحديد الأرض محل المغارسة؛
- تحديد أنواع الغراس وهي الأشجار التي ستزرع ثم صيغة العقد و تحديد فترة العقد وحصص المتعاقدين، وأن يغرس فيها الأصول الثابتة من نخيل وشجر، وليس زراعة محاصيل الحبوب الحقلية أو الخضار، وان يتم تحديد أصناف الأشجار التي ستغرس في العقد، لما في عدم التعيين من الجهالة والغرر، وان تتفق الأصناف المزروعة في مدة الإثمار، وأن يكون نصيب العامل نسبة معلومة، كما شرطوا بأن يحدد ابتداء الشركة في الشجر والأرض ببلوغ الشجر قدراً معيناً من النماء، فلا تصح بدون تحديد ابتداء الشركة بينهما، لما في ذلك من الجهالة والغرر.

دور المزارعة والمساقاة والمغارسة في توفير مدخلات القطاع الصناعي:

يمكن أن تساهم كل من المزارعة والمغارسة والمساقاة بقدر كبير في التنمية، فتطبيق هذه الصيغ سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستثمار الزراعي وما يصاحبه من تخفيض للتكاليف الاقتصادية الإضافية التي يتحملها المجتمع، إضافة إلى

⁹² عبد الغني حريزي، مرجع سبق ذكره، 68.

⁹³ سليم فيصل النابلسي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

⁹⁴ نفس المرجع، ص 92.

أن تطبيقها سيساهم في الحد من التضخم كونها تعمل على ربط عمليات التمويل بعمليات اقتصادية حقيقية كما أن التمويل الذي توفره هو تمويل عيني، زد على ذلك أن هذه الصيغ تتخطى حاجز الضمانات الذي يمثل عقبة في حصول صغار المزارعين على التمويل، فالزراعة تمد القطاع الصناعي بكثير من المواد الأولية سواء النباتية أو الحيوانية وفي هذا المجال ونظر لأن الدول الإسلامية مجتمعة تمتلك أراضي شاسعة قابلة للزراعة، فإنه يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بمشروعات زراعية تجارية واسعة وكثيفة وهذا عن طريق توفير مختلف المدخلات والتجهيزات التي يحتاجها الفلاحون من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه الأراضي تحتاج إلى مشروعات ضخمة لمري وعليه يمكن للبنوك الإسلامية أن تتولى مشروعات توفير أيضا.⁹⁵

المطلب الثالث: التمويل الزراعي القائم على أساس الإجارة

ويتكون من الإجارة والجمالة سنحاول إبراز مفهوم كل واحد منهما

الفرع الأول: الإجارة:

سنحاول إبراز أهم عناصره وأهميتها في القطاع الزراعي

1- تعريف الإجارة:

يمكن تعريفها على أنها:

- عقد على منفعة مقصودة مباحة ومعلومة بعوض معلوم يدفع شيئا فشيئا، أو أنها اتفاق تعاقد بين طرفين يمنح بمقتضاه المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجر معلومة تدفع حسب الاتفاق يقوم على 03 أركان هي: العاقدان، الصيغة، المعقود عليه.⁹⁶

مشروعيتها: الإجارة مشروعة في القرآن لقوله تعالى: ﴿قَالَ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ

القوي الأمين﴾. (القصص 26)

2- أنواع الإجارة:

تختلف صيغة التمويل بالإجارة تبعا لطبيعة مشاركة الوسيط في المشروع الاستثماري كما يلي⁹⁷:

⁹⁵ صالح بلدي عمران والطاهر نمرودي، "صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية"، مذكرة مقدمة استكمالا

لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -، 2018، ص 73.

⁹⁶ عائشة مخنط وفوزي الحاج أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 449.

⁹⁷ أحمد فاروق الشيخ، "المفيد في العمليات البنوك الإسلامية"، بنك البحرين الإسلامي، 2010 ص 60.

- **الإجارة التشغيلية: (العادية):** يقوم الوسيط أو البنك الإسلامي هنا باقتناء موجودات مختلفة تستجيب لحاجيات جمهور متعدد من المستخدمين، ثم يتولى هذا البنك إجارة هذه الأصول إلى أي جهة ترغب فيها بهدف تشغيلها خلال مدة معينة وبانتهاء المدة تعود الأصول إلى حيازة البنك ليبحث من جديد على مستأجر آخر؛

- **الإجارة المنتهية بالتملك:** عقد إجارة يتضمن وعدا من المؤجر (البنك) للمستأجر (العميل) بنقل الملكية له بعد قيامه بسداد ثمن الشيء المؤجر إضافة إلى الأجرة.

3- الإجارة كصيغة لتمويل القطاع الزراعي:

يقوم البنك الإسلامي بشراء أصل من الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والآلات والمعدات، وذلك بهدف تأجيرها إلى الغير من خلال عقود إجارة تتضمن بدل الإجارة والمدة الزمنية للعقد التي تتمثل في إعادة الأصل بعدها للبنك ليؤجرها مجددا. وفي المجال الزراعي يمكن للبنك الإسلامي أن يؤجر الأرض الزراعية، أو الآلات الزراعية كوحادات الحفر أو الجرارات أو الحاصدات أو أي آلات أخرى تستخدم في العملية الزراعية.⁹⁸

الفرع الثاني: الجعالة:

الجعالة هي أن يجعل الرجل للرجل أجراً معلوماً، على أن يعمل له في زمن معلوم أو مجهول مما فيه منفعة للجاعل على أنه إن أكمله كان له الجعل وإن لم يتمه فلا شيء له مما لا منفعة للجاعل إلا بعد تمامه. وأكثر الفقهاء يبحثونها في كتبهم مع الإجارة لشدة الترابط بينهما حيث كل منهما عقد على عمل مباح مقابل عوض. والجعالة مشروعة ولا تؤثر الجهالة في محل العقد وهو العمل اكتفاء بتحديد النتيجة المقصودة منه، وهي بذلك تصلح لما لا تصلح له الإجارة التي يجب فيها تحديد العمل (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولقد وضع الفقهاء ضابطاً فيما يجوز المعاوضة عليه جعالة، فقالوا: (كل ما جاز أخذ العوض عليه في الإجارة، جاز أخذ العوض عليه في الجعالة، وما لا يجوز أخذ العوض عليه في الإجارة، لا يجوز أخذ الجعل عليه).⁹⁹

ومن تطبيقات الجعالة في الأنشطة الزراعية التي لا يمكن فيها تحديد العمل وتغتفر فيها الجهالة، منها على سبيل المثال حفر الآبار واستخراج المياه، وفي هذه الحالة يكون استحقاق الجعل (المكافأة) مشروطاً بالوصول إلى الماء،

⁹⁸ عائشة لحنط، مرجع سبق ذكره، ص 449.

⁹⁹ عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

دون النظر إلى مقدار العمل أو زمنه، كما يمكن تطبيقه في تحقيق الاختراعات أو الاكتشافات في المجال الزراعي أو إيجاد حلول مثلاً لبعض أنواع الأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية أو الأشجار.¹⁰⁰

أن صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً مهماً في تمويل قطاع الزراعة. توفر هذه الصيغ أدوات وآليات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات المزارعين والمستثمرين في هذا القطاع الحيوي. ومن المهم أن تستمر الجهود في تطوير وتعزيز صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي، وتوفير الدعم والتوعية للمزارعين والمستثمرين حول هذه الصيغ وفوائدها، يتطلب ذلك أيضاً وجود بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة تدعم تنمية صيغ التمويل الإسلامي وتعزز استدامتها في القطاع الزراعي.

¹⁰⁰ نفس المرجع، ص 21-22.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد قمنا من خلال الفصل الثاني من هذا البحث بتعريف التمويل وإعطاء نبذة عن التمويل الزراعي. كما تطرقنا إلى أهمية هذا القطاع وكذا إلى مصادر تمويل القطاع الزراعي التي تعتبر عديدة ومتعددة، فالتمويل قد يكون من طرف الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات ولكل جهة وسائلها الخاصة في منح التمويل. وفي الأخير وضحنا الصيغ الإسلامية التي يمكن من خلالها تمويل القطاع الزراعي، واعتبارها كبديل للتمويل الربوي، حيث تطرقنا في بحثنا هذا للصيغ التالية: التمويل على أساس البيوع و المشاركة والاجارة، هذا لأنها من الصيغ التمويلية الأهم التي تستخدم في تمويل القطاع الزراعي، وإن أهم ما تتميز به صيغ التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي، هو الارتباط الوثيق مع الاقتصاد الحقيقي، ويتحقق هذا الارتباط من خلال الضوابط التي تحكم المعاملات المالية الإسلامية والتي من أهمها تحريم كل أشكال الربا والميسر.

الفصل الثالث: التجربة السودانية في تمويل القطاع الزراعي

تمهيد:

تجربة السودان في تمويل القطاع الزراعي تعتبر حالة دراسية هامة في استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتطوير الزراعة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، يلعب القطاع المصرفي الإسلامي في السودان دورًا حيويًا في تمويل القطاع الزراعي. تعمل البنوك الإسلامية على توفير صيغ تمويل إسلامية مبتكرة مثل المشاركة في الأرباح والإجارة والتمويل بالمراجحة لتلبية احتياجات المزارعين وتمويل مشاريع التنمية الزراعية، وتعتبر البنوك الزراعية الإسلامية مؤسسات متخصصة في تمويل القطاع الزراعي، تقدم هذه البنوك خدمات تمويل مبتكرة تتضمن تمويل الأراضي وشراء المعدات وتمويل الإنتاج الزراعي، مما يساهم في تعزيز الاستدامة وتطوير القطاع. وتواجه تجربة السودان في تمويل القطاع الزراعي بعض التحديات، مثل قلة الوعي المصرفي الإسلامي بين المزارعين والشركات الزراعية وصعوبة الوصول إلى تمويل كافٍ لتلبية احتياجات القطاع الزراعي المتزايدة.

المبحث الأول : لمحة عن القطاع الزراعي في السودان.

يعد القطاع الزراعي في السودان أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد السوداني، حيث تتمتع السودان بموارد طبيعية غنية مثل التربة الخصبة والمياه الوفيرة، وهو ما يجعلها قادرة على تحقيق إنتاج زراعي متنوع ومهم، وتتميز الزراعة فيها بمجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية، كما تواجه الزراعة في السودان تحديات متنوعة، بما في ذلك نقص التمويل، ونقص البنية التحتية الريفية، وتغيرات المناخ، ومع ذلك تعمل الحكومة السودانية والمؤسسات الزراعية على تعزيز القطاع الزراعي وتطويره.

المطلب الأول: مقومات الزراعة في السودان وأنواعها.

تتمتع الزراعة في السودان بمقومات طبيعية متنوعة تساعد على تطوير قطاع الزراعة وتحقيق إنتاجية عالية، وبأنواع مختلفة من الزراعة سنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مقومات الزراعة في السودان.

السودان بلد غني بموارده الطبيعية التي جعلت اقتصاده يقوم على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وتبين الإحصاءات والتحليلات الاقتصادية أن القطاع الزراعي يحتل موقع الريادة والقيادة في الاقتصاد السوداني حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 35.9% (عام 2008م) ويعتمد عليه حوالي 70% من المواطنين في حياتهم الاقتصادية وقبل استخراج البترول كانت حوالي 90% من حصة صادرات السودان تعتمد على الزراعة عن طريق تصدير القطن والصمغ العربي والماشية واللحوم والحبوب الزيتية والذرة والخضر والفاكهة وغير ذلك من المحاصيل الزراعية الأخرى ومنتجاتها. ويتمتع السودان بفرص وإمكانات زراعية واسعة تتمثل في توفر المقومات الأساسية للتنمية والاستثمار، فلقد رشحت السودان ضمن ثلاث دول لحل مشكلة الغذاء في العالم مع استراليا وكندا.

وتمتاز السودان بعدد من المقومات الزراعية التي وهبها الله له والتي نادراً ما توجد في أي منطقة أخرى في العالم، وتمثل أهم هذه المقومات في الآتي:

1- الأرض والمناخ:

تتكون أراضي السودان من السهول والوديان والحفائر والهضاب والكتبان الرملية والجبال ومعظم هذه المواقع غنية بالمياه الجوفية، ويتوافق مع هذا التنوع واسع في التربة عبر طول البلاد من شمالها إلى جنوبها، كما تمتاز السودان

بالتنوع المناخي بين الإقليم الاستوائي والمداري والصحراوي هذا إضافة إلى وجود مناخ البحر الأبيض المتوسط في بعض المناطق الأخرى.

وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 200 مليون فدان وتقدر الإشارة إلى أن المستغل من هذه الأراضي حوالي 20% فقط.

2- مصادر المياه:

تتوفر بالسودان مصادر متعددة للمياه تتمثل في:

- الأنهار وهي نهر النيل الأبيض، النيل الأزرق وأهم روافده نخري الدندر والرهدي ونهر عطبرة؛
- مصادر المياه السطحية الموسمية غير النيلية؛
- مياه الأمطار.

تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1959م بنحو 18.5 مليار متر مكعب في العام، وتستغل السودان حالياً منها حوالي 12.2 مليار متر مكعب في العام. كما تنتشر مصادر المياه الجوفية في أكثر من 50% من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15.200 مليار متر مكعب، ويمكن الاستفادة من مياه هذه الأودية بتخزينها في الحفائر والسدود الترابية وتغذية الخزانات الرسوبية لأغراض الري وشرب الإنسان والحيوان وتشكل المنخفضات الطينية والمستطحات المائية في بعض المناطق مصادر تقليدية لشرب الحيوان.¹⁰¹

3- الموارد البشرية:

يقدر سكان السودان بنحو 40 مليون نسمة ويعمل حوالي 80% من السكان في الزراعة بمختلف أنشطتها، ومنذ الاستقلال اهتمت السودان بالتعليم الزراعي وتأهيل القيادات العلمية في هذا المجال باعتباره بلد زراعي في المقام الأول، وهناك مراكز بحثية رفيعة المستوى تغطي معظم مجالات البحث العلمي في الزراعة، ولهذه المراكز مساهمات مقدرة في تطوير الزراعة في السودان.

4- الثروة الحيوانية:

¹⁰¹ مصطفى محمد مسند، "تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها"، مجلة (جديد الاقتصاد)، العدد 7، السودان، ص 98-100.

تتميز السودان بثروة حيوانية هائلة تقدر أعدادها بحوالي 105 مليون رأس بحسب بيانات تعداد الثروة الحيوانية لسنة 2014 وتشمل الأبقار، الإبل والأغنام، إلى جانب ذلك تتوفر في السودان مصادر الثروة السمكية في مياه الأنهار وبحيرات السدود، إلى جانب مصائد البحر الأحمر ومزارع الأسماك كذلك يشهد إنتاج الدواجن زيادة بالإضافة إلى ما تذخر به البلاد من حيوانات.

5- الثروة الغابية:

على الرغم من الأثر السلبي الذي خلفه انفصال الجنوب على حجم الثروة الغابية للسودان، إلا أن السودان لا يزال تتمتع بقدر جيد من الغطاء النباتي، حيث توجد بالسودان مساحات شاسعة مغطاة بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية تقدر بنحو 1.05 مليون هكتار، وقد ساعدت هذه المراعي على تربية ثروة حيوانية متنوعة، كما يتميز القطاع الغابي بإنتاج العديد من المنتجات الغابية الهامة والتي أهمها الصمغ العربي إضافة إلى الأخشاب، الفحم النباتي، المواد الدابغة، النباتات الطبية والعطرية وغيرها من المنتجات الأخرى.¹⁰²

الفرع الثاني: أنواع الزراعة في السودان.

هناك ثلاثة أنواع رئيسية للزراعة في السودان، ويعتمد تصنيفها على نوع الري أو أسلوب الإنتاج وهي: الزراعة المروية بالري الصناعي وتشمل 35% من المساحة المزروعة (نهر النيل وروافده)، وهذه بدورها تنقسم إلى: زراعة عن طريق الري الانسيابي (من السدود والخزانات)، والري بالطملمبات (مضخات سحب المياه من النهر)، والري الفيضي (الأراضي المغمورة بمياه الفيضانات الدورية)، والزراعة الآلية، أي تلك التي تستخدم الآلة في عمليات إنتاجها، ثم الزراعة التقليدية في أطراف القرى والبوادي بواسطة الأهالي.

1- الزراعة المروية:

تبلغ مساحتها الحالية 4.5 مليون فدان وتشمل مشروع الجزيرة الزراعي الذي تم إنشائه في عام 1955 ومساحته 2.12 مليون فدان، ومشروع حلفا الجديدة الزراعي 500 ألف فدان، ومشروع السوكي 115 ألف فدان، ثم مشروع الرهد الزراعي 300 ألف فدان¹⁰³.

¹⁰² زكرياء غناب، مرجع سبق ذكره، ص 56.

¹⁰³ أحمد عثمان بابك، (تجربة البنوك الإسلامية في التمويل الزراعي بصيغة السلم)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية، جدة، 1997، ص 28.

وفي هذه المشاريع، يتم استخدام الري الانسيابي من السدود أو المضخات لتوفير المياه للأراضي المروية وهناك أيضاً مشاريع الري الفيضي التي تستخدم مياه الفيضانات لغمر الأراضي.

تزرع في هذه المشاريع عدة محاصيل مثل القطن والذرة والبقول السوداني والقمح وقصب السكر والذرة الصفراء، بالإضافة إلى المحاصيل البستانية مثل الخضروات والفاكهة والبقوليات والتوابل وغيرها. وتسهم هذه المحاصيل بنسبة حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي للمحاصيل، ومن المشاكل التي تواجه هذه المشاريع هو زيادة سقوط الأمطار الصيفية الغزيرة، مما يستدعي تحسين نظم التصريف للتخلص من الزائد من المياه.

2- الزراعة المطرية الآلية :

عرفت السودان المكننة، أي إدخال آلات المحرك في كافة عمليات الإنتاج الزراعي، منذ عام 1942-1943 في السهول الطينية الوسطى، حيث توافرت عدة أسباب لتجعل هذا النوع من الزراعة هو الأنسب لهذه السهول، منها نوعية التربة الطينية الثقيلة ووفرة المساحات الشاسعة وقلة الأيدي العاملة، و تقدر المساحة الصالحة للزراعة الآلية حوالي 70 مليون فدان، وفي عام 2014-2015، بلغ مجموع ما تمت زراعتها من أراض حوالي 47 مليون فدان أي ما يوازي نسبة 20 % فقط من الأراضي الصالحة للزراعة، وتأتي الذرة الرفيعة في صدارة محاصيل الزراعة الآلية، وذلك بمساحة قدرها 85 % من إجمالي المساحة المزروعة، وحوالي 65 % من إنتاج الذرة الرفيعة في السودان، ومن المحاصيل الأخرى السمس 10 % من المساحة المزروعة، ومن أبرز المشاكل التي تواجه هذا القطاع تذبذب معدلات هطول الأمطار وبالتالي تراجع الإنتاج، كذلك عدم توافر مصادر دائمة لمياه الشرب مما يجعل التواجد البشري فيها موسمياً.

ويقوم بالإشراف على معظم عمليات الإنتاج والزراعة والإدارة لهذه المشاريع من قبل وكلاء من المزارعين التقليديين وبأنماط تقليدية، فضلاً عن استخدام الأيدي في بعض عمليات الحصاد، بسبب عدم توفر التمويل الكافي لشراء كافة آلات الزراعة والإنتاج.¹⁰⁴

والجدول الآتي يوضح المساحات المزروعة للزراعة المروية والمطرية:

¹⁰⁴ صبرينة بلعاب و حنان عزيزي، "دور البنوك الحكومية والمتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة حالة البنك الزراعي السوداني خلال الفترة (2015-2019)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التنسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021، ص30.

جدول رقم (05): المساحات المزروعة للقطيعين المروي والمطري لموسمي 2013-2015.

الوحدة: مليون فدان

الموسم	الزراعة المروية	الزراعة المطرية	المساحات المزروعة
2014-2013	3.3	36.4	39.7 %
2015-2014	3.6	47	50.6 %
2016-2015	3.5	39.6	43.1 %
2017-2016	3.5	51.9	55.4 %
2018-2017	3.3	47.2	50.5 %
2019-2018	3.7	59.4	63.1 %

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مرجعين (زكرياء عناب، مرجع سبق ذكره، ص 58 و صبرينة بلعاب و حنان عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 32).

ما يتضح من الجدول أن هناك زيادة في مساحات الأراضي المزروعة في السودان خلال الفترة من 2013 الى 2015، تمت هذه الزيادة بسبب زيادة المساحات المروية، حيث ارتفعت من 3.3 مليون فدان في موسم 2013-2014 إلى 3.6 مليون فدان في موسم 2014-2015. بالإضافة إلى ذلك، زادت المساحات المزروعة في قطاع الزراعة المطرية من 36.4 مليون فدان في موسم 2013-2014 إلى 47 مليون فدان في موسم 2014-2015، وخلال الموسم 2015 - 2016 كانت المساحة المزروعة، 43.1 مليون فدان و قد ارتفعت في الموسم الذي يليه لتبلغ 55.4 مليون فدان أما في موسم 2017-2018 فقد انخفضت المساحة المزروعة إلى 50,5 مليون فدان ، أما في موسم 2018 - 2019 فقد عادت إلى الارتفاع لتبلغ 631 مليون فدان.

يُعزى هذا الارتفاع في المساحات المزروعة إلى جهود زيادة الإنتاج الزراعي في السودان.

3- الزراعة المطرية التقليدية :

وتقدر مساحتها المزروعة بحوالي 23 مليون فدان، وتعتمد على المعدات اليدوية المحلية ونمط الزراعة المتنقلة وعدم استخدام الأسمدة، مما أدى إلى قلة الإنتاج والإنتاجية، وبالرغم من ذلك فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير الغذاء في المناطق القروية وإنتاج محاصيل، مثل الذرة الرفيعة 11% من إنتاج السودان، والذرة الصفراء، والسمسم 28% كما تساهم في الصادرات الزراعية بتصدير السمسم والسمغ العربي، وذلك بنسبة 80 % من إنتاج العالم، ويتذبذب

الإنتاج من موسم لآخر وفقا لكمية الأمطار وتوزيعها، وتوجد معظم الثروة الحيوانية في السودان متداخلة مع هذا النوع من الزراعة، حيث يستفاد من المساحة التي لا تحصد كعلف للماشية وغيرها من الحيوانات¹⁰⁵.

المطلب الثاني: درجة أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد السوداني

يعتبر الاقتصاد السوداني اقتصاد زراعي في المقام الأول، حيث أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي 30.5% بينما تقدر مساهمة قطاع الصناعي بحوالي 24% أما قطاعات التعدين والتشييد والكهرباء فتساهم بنسبة 13.5% من القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ أن القطاع الزراعي يمثل العمود الفقري للنشاط السكاني، حيث يعمل بهذا القطاع أكثر من 22% من السكان، وهو ما يشكل ما نسبته حوالي 41.1% من مجموع القوى العاملة بالبلاد.

كما ذكرنا سابقاً فالقطاع الزراعي يشتمل على قطاعات الزراعة المروية، الزراعة المطرية الآلية، الزراعة المطرية التقليدية، الغابات، الثروة الحيوانية والثروة السمكية، وتتمثل أهم منتجات القطاع الزراعي في محاصيل القطن، الصمغ العربي، الذرة، الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس، الخضروات والفواكه بالإضافة للمنتجات الحيوانية والسمكية. أيضاً ترتبط معظم الصناعات الهامة القائمة ارتباطاً عضوياً بالقطاع الزراعي، وأن تلك الصناعات تقوم أساساً على المنتجات الزراعية والحيوانية وهي تشمل صناعات السكر، النسيج، الزيوت، المركبات والعصائر، منتجات الدقيق والخبز، الحلويات، الجلود والأحذية، الألبان ومنتجاتها... الخ من الصناعات المرتبطة بالخدمات الزراعية.¹⁰⁶

وعليه يمكن القول بأن نجاح القطاع الصناعي يتوقف بدرجة كبيرة على إمكانيات وقدرات القطاع الزراعي في توفير المدخلات اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة بالمصانع، ومن هنا تنبع أهمية ربط الجهود والاستثمار في القطاع الزراعي بخطط الإنتاج والاستثمار في القطاع الصناعي، إلى جانب ذلك يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل النقل، التخزين، التجارة، المصارف، التأمين وخلافه، وبالتالي فالقطاع الزراعي يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد السوداني. بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع الزراعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹⁰⁵ زكرياء غناب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

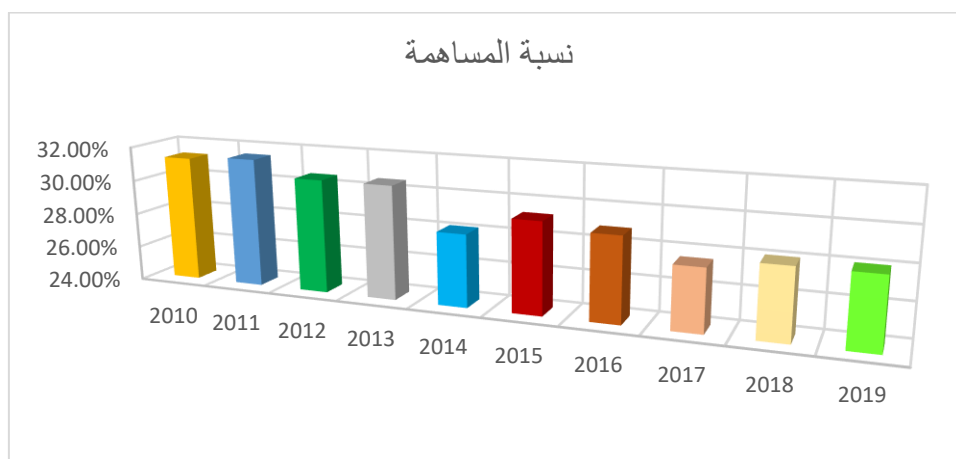
¹⁰⁶ صبرينة بلعاب و حنان عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

جدول رقم (06): حجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2019.

السنة	القيمة	معدل النمو	نسبة المساهمة
2010	9.257	%6.7	%31.3
2011	9.522	%3.3	% 31.5
2012	8.298	% 5.7	% 30.6
2013	8.588	% 3.5	% 30.6
2014	8.630	% 4.1	% 28.2
2015	9.020	% 5.2	% 29.3
2016	10.0	%5.1	%28.9
2017	9.9	%1.0	%27.6
2018	10.3	%4.0	%28.1
2019	10.18	%1.2	%28.1

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مرجعين (زكرياء عناب، مرجع سبق ذكره، ص58 و صبرينة بلعاب و حنان عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص32).

شكل رقم (01): حجم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2010 إلى 2019.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

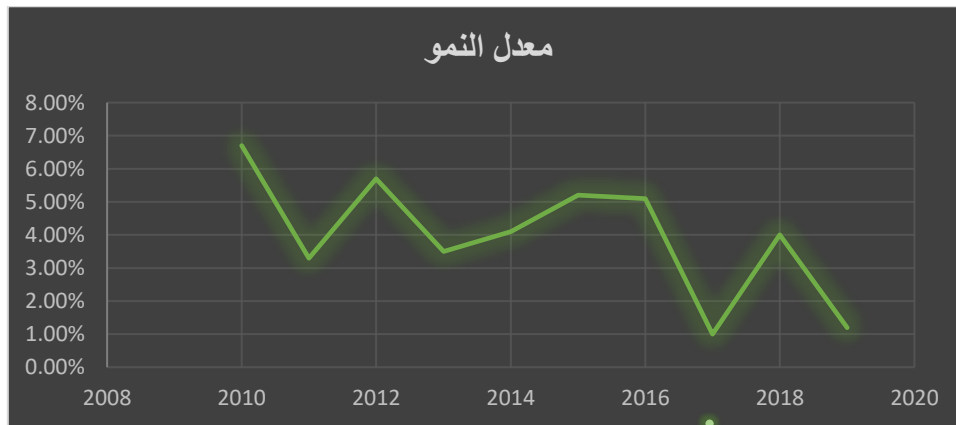
من الجدول والشكل ، يُلاحظ أنه تم تسجيل ارتفاع في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للسودان، ففي نهاية عام 2010، بلغت نسبة المساهمة 31.3%، وزادت إلى 31.5% في عام 2011، مما يعكس زيادة قيمته من 9.257 مليون جنيه في عام 2010 إلى 9.552 مليون جنيه في عام 2011.

ومع ذلك، لاحظنا انخفاضاً في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات التالية، فقد بلغت قيمة المساهمة 8.298 مليون جنيه في عام 2012 و 8.588 مليون جنيه في عام 2013، هذا الانخفاض يرجع إلى تراجع معدل نمو القطاع الزراعي من 5.7% في عام 2012 إلى 3.5% في عام 2013. ويعزى هذا التراجع إلى قلة الأمطار في المناطق الزراعية وعدم الاستقرار الأمني في بعض المناطق الإنتاجية.

ومن ثم، تواصلت الزيادة الملحوظة في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت قيمته 8.630 مليون جنيه في عام 2014 وارتفعت إلى 9.020 مليون جنيه في عام 2015، وارتفع معدل نمو القطاع الزراعي إلى 5.2% في عام 2015. يعزى هذا النمو إلى زيادة المساحات المزروعة، مما أدى إلى زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية. كما تسهم زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في تحقيق هذا النمو في عام 2015. وانخفضت النسبة في عام 2016 تبلغ 28.9% وتناقصت في العام التالي 2017 إلى 27.6%. ومن ثم، ارتفعت مرة أخرى في السنتين 2018 و 2019 لتصل إلى 28.1%، ويشير السبب المحتمل وراء هذه التغيرات إلى عدم استغلال المساحات الزراعية بالشكل الصحيح واللازم.

يمكن أن تكون هناك عوامل متعددة تؤثر على ذلك، مثل سوء التخطيط الزراعي، تقنيات الزراعة غير الفعالة، قلة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، نقص الموارد المائية أو التغيرات المناخية.

شكل رقم (02): معدل نمو القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2010 إلى 2019.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من الشكل السابق يمكننا ملاحظة بعض الأنماط في معدلات النمو على مر السنوات، على سبيل المثال، هناك تذبذب في معدلات النمو مع زيادة وانخفاض طفيف عبر السنوات كما يتضح أن السنوات 2010 و 2015 و 2016 سجلت معدلات نمو أعلى من السنوات الأخرى، في حين سجلت السنوات 2017 و 2019 معدلات نمو منخفضة.

المطلب الثالث: سياسات وخطط التنمية في القطاع الزراعي في السودان ومشاكله

تهدف سياسات وخطط التنمية في القطاع الزراعي في السودان إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين أوضاع المزارعين وزيادة الاستدامة البيئية، مع ذلك هناك بعض المشاكل التي تواجه هذا القطاع وتحتاج إلى معالجة.

الفرع الأول: سياسات وخطط التنمية في القطاع الزراعي في السودان

لقد اتبعت السودان عددا من السياسات والخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى من أجل تنمية القطاع الزراعي، أهمها ما يلي: ¹⁰⁷

1- تحديد سقف ائتمانية قطاعية للتمويل:

لجأ بنك السودان المركزي إلى تحديد سقف تمويلية وائتمانية قطاعية من أجل توجيه الائتمان المصرفي إلى قطاعات معينة مثل القطاع الزراعي، وإلزام المصارف بها، حيث خصص البنك المركزي 80% في عام 1990م لتمويل القطاعات ذات الأولوية، ثم رفعها إلى 90% عام 1993 و 1994م كان نصيب القطاع الزراعي منها 40% في عام 1990م ثم ارتفع إلى 50% في العام 1993م وذلك في إطار سياسة الاكتفاء الذاتي المعلنة .

وقد أثرت سياسة السقف الائتمانية القطاعية سلباً على الملاءمة المالية للمصارف وذلك لأن إقحام المصارف في تمويل القطاع الزراعي عرضها إلى مخاطر عالية نسبة لتقلبات وتدني الإنتاج الزراعي مما ترتب عليه ارتفاع حجم الديون المتعثرة، حيث بلغ 59 مليون جنيه (أي ما يعادل 30.5% من الحجم الكلي للديون المتعثرة لدى المصارف بنهاية عام 1999م)، مما أثر سلباً على مقدرة البنوك في تمويل القطاعات الأخرى، وعليه قد تمت مراجعة هذه

¹⁰⁷ خالد محبوب و اخرون، "دراسة تحليلية لسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان (1998-2018)"، مجلة (مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية)، المجلد 37 العدد 2، ص ص 247-248.

السياسة و إلغائها اعتباراً من نهاية 1999م وترك الخيار للمصارف في تخصيص مواردها للقطاعات المختلفة حسب معطيات وقدرة كل قطاع في جذب التمويل.

2- البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية (2008-2012):

الغرض من هذا البرنامج هو تحويل القطاع الزراعي من قطاع يغلب عليه الطابع الإعاشي التقليدي ويتسم بتدين الفاعلية الاقتصادية إلى قطاع تحركه آليات اقتصاد السوق ويحايي الفقراء وذو إنتاجية متنامية وجدوى ومساهمة عالية في الناتج المحلي الاجمالي، حيث سعى البرنامج إلى رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية مع إحلال الواردات خاصة القمح والدقيق، وتشجيع الاستقرار في الريف وتخفيض حدة الفقر بنسبة 50%.

الفرع الثاني: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان

رغم نقاط القوة التي يتميز بها القطاع الزراعي السوداني والمتمثلة في: تمتعه باتساع الأراضي وجودتها، وتعدد الموارد الطبيعية الغنية، ووفرة الثروة الحيوانية، وكفاءة الخبرات البشرية، غير أن القطاع الزراعي السوداني يجابه بالعديد من المشاكل، أهمها:¹⁰⁸

- هامشية الموارد الطبيعية، من حيث كميات الأمطار وتوزيعها، هذا ما أضعف خصوبة التربة، مما يجعل النشاط الإنتاجي عرضة للمخاطرة وارتفاع الكلفة الإنتاجية؛
- أن الصراع بين القطاع النباتي والحيواني على قطاع الغابات، بأخذ شكلاً تدميراً، خاصة التوسع في الزراعة النباتية، والرعي الجائر؛
- ضعف البنيات التحتية، وانعدام الخدمات الإنتاجية والتسويقية، خاصة في مناطق الإنتاج الغير منتظم، المتميز بعدم اليقين والعشوائية، مما أدى إلى ضعف الإنتاجية، وعدم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية السودانية؛
- التوسع في الخدمات الزراعية وارتباط قطاع الإنتاج الحيواني بالسوق، أدى إلى التغيير في التركيبة الحيوانية، وبالتالي نقص الثروة الحيوانية السودانية؛

¹⁰⁸ زكرياء عناب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- ضعف قدرات المنتجين، وسوء الاستخدام غير المرشد لموارد الماء والأرض، وغياب رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي ككل (بالأخص القطاع التقليدي)، وتقليدية الإنتاج، مع غياب التقنية المتطورة، بالإضافة الى المخاطر الطبيعية والمناخية التي تواجه القطاع الزراعي من حين لآخر.

مما سبق القطاع الزراعي يعتبر قطاعاً هاماً في الاقتصاد السوداني ويشغل دوراً حيويًا في توفير سبل العيش للعديد من السكان، و تتمتع السودان بتنوع كبير في المحاصيل المزروعة يتضمن ذلك زراعة القطن والذرة والبقول السوداني والقمح والسمسم والشاي والسكر والفواكه والخضروات، ويعتمد القطاع الزراعي بشكل أساسي على الري المروي، ويتم استخدام مياه النيل وفروعه للري، كما يواجه القطاع الزراعي في السودان تحديات مثل نقص التمويل والبنية التحتية الزراعية الضعيفة ونقص التكنولوجيا الزراعية المتطورة وتغيرات المناخ والآفات والأمراض النباتية.

المبحث الثاني: دور البنوك السودانية في تمويل الإسلامي للقطاع الزراعي.

تتيح البنوك الإسلامية في السودان مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي تلبي احتياجات المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية، وتشمل هذه المنتجات التمويل الزراعي بنظام المراجعة، حيث يتم توفير التمويل للمزارعين على أساس الشراكة وتقاسم الأرباح بين البنك والعميل، كما توفر البنوك الإسلامية السودانية أيضاً خدمات التمويل الزراعي بنظام المراجعة المتوالية والتمويل بنظام الإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة.

المطلب الاول: الأسس والقواعد العامة لمنح التمويل الزراعي من البنوك بالسودان

إن منح التمويل الزراعي في السودان يخضع إلى مجموعة من الأسس والقواعد التي يجب أن يتم إتباعها من قبل البنوك حتى لا يقع اختلال في عملية تمويلها، حيث تتمثل أهم هذه الأسس والقواعد في: ¹⁰⁹

- الحاجة الفعلية للتمويل والارتباط الفعلي لطالب التمويل بالنشاط الزراعي؛
- الالتزام بالسياسة المالية والنقدية للبنك المركزي والضوابط المصرفية والشريعة؛
- سجل طالب التمويل لدى المصارف وسلامة وجدية تعاملاتها السابقة ومدى وفائه بالتزاماته؛
- الغرض من التمويل وعناصر وبنود تكلفة المشروع بالتفصيل؛
- تحديد الجدارة أو تقييم الاهلية للتمويل ومدى القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن ظروف قاهرة لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها ومدى التمكن من استغلال القرض بصورة حكيمة والحصول على أقصى منفعة ممكنة؛
- قوة الضمانات والتي تختلف باختلاف أنواع الضمانات المقدمة غالباً ما يكون نوع وقيمة الضمان هو المحدد لحجم التمويل الذي يتم منحه في حده الاعلى حتى وان كانت جميع العوامل الأخرى في صالح زيادة حجم التمويل؛
- معرفة مدى توفر مصادر أخرى لسداد والمساهمة بجزء من مدخراته في التمويل، وبذلك يكون أكثر حرصاً على إنجاح المشروع ومراعاة أن لا تكون هناك ازدواجية في التمويل تؤدي إلى تمويل المزارع بأكثر من احتياجاته الفعلية و التعصب من قدرته على التسديد؛

¹⁰⁹ صبرينة بلعاب و حنان عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 35-36

— تحديد سقفوفات للتمويل حسب الإمكانيات المالية المتوفرة وتحديد آجال السداد وتحديد أسعار المحاصيل السداد العيني؛

— مراعاة الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد ، التضخم ، تقلبات الأسعار ، آثار الدورات الاقتصادية و الإنتاجية ، الظروف السياسية العامة والأحوال الأمنية الداخلية والخارجية ، درجة المنافسة ومدى توفر الاموال والتسهيلات.

تأكيداً لما تم ذكره، فإن منح التمويل في القطاع الزراعي يتطلب اتخاذ بعض القواعد والإجراءات لتقليل حجم المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التمويل.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الاسلامي الزراعي في السودان

فيما يتعلق بصيغ التمويل المستخدمة فيلاحظ أنها تقوم على إتباع الصيغ الإسلامية، والتي تعتبر السودان من بلدان العالم الرائدة في تطبيقها، وتشتمل تلك الصيغ على المراجعة المشاركة المضاربة السلم، وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية المعروفة، وفيما يلي نستعرض بعض أهم تلك الصيغ المستخدمة في تمويل القطاع الزراعي في السودان:

1- المشاركة:

طبقت البنوك في السودان عقد المشاركة وذلك على نطاق واسع، حيث طبقت البنوك هذه الصيغة في مجال الزراعة وفي مجال الإنتاج الحيواني، وتعاملت فيه مع: ¹¹⁰

- الأفراد على مستوى المزارع الصغيرة والكبيرة؛
- مجموعة صغار المزارعين في مناطق بأكملها، سواء في أطراف المدينة أو في الريف؛
- مجموعة كبار المزارعين.

أما بالنسبة للتجربة الأولى لتطبيق صيغة المشاركة، فقد بدأت المشاركة في الزراعة، بتقديم الأصول من العملاء من أرض، أو مزرعة، أو معصرة أو مصنع وما صاحب من أصول ثابتة، لتحديد مساهمة العميل، ثم يقوم البنك بتقديم المدخلات للمزرعة أو المعصرة، أو رأس المال التشغيلي النقدي بالنسبة للمصنع، ويتحدد بموجبه نصيب البنك من المشاركة، وتكون لموسم أو مواسم بحسب طبيعة العمل أو الاتفاق.

¹¹⁰ عبد الله أحمد علي، "صيغ تمويل التنمية في النظام المصرفي السوداني"، وقائع الندوة حول صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الخرطوم، السودان، 2018، ص 113.

وننتجت عن ذلك مشاكل جوهرية: إذ أن الأصل في المشاركة أن تكون مطلقة، وأن يكون نصيب كل شريك حصة شائعة في كل مشروع موضوع المشاركة فلا تبقى الأرض وآلاتها، ولا المصنع ومعداته ملكاً للعميل، ويكون للبنك جملة رأس المال الذي دفع، بل لكل حصة شائعة بنسبة مساهمته في كل وحدة من وحدات المشاركة بما فيها الأرض وآلاتها مثلاً.

وهذا المفهوم لم يكن واضحاً كما لم يكن مقبولاً لدى العملاء وربما لبعض إدارات البنوك، وظهرت مشاكل عند التصفية؛ إذ رفض بعض العملاء اعتبار أن الأصول كانت جزءاً من المشاركة، ولذلك رفضوا تقييمها وقالوا يسترد البنك رأس ماله وما نتج من أرباح، ولما لم يكن مقبولاً لكثير من العملاء رأيت هيئات الرقابة الشرعية أن تصحح هذا التعامل بما يتفق مع أحكام المشاركة من ناحية، وبما يحقق أغراض العملاء في الاحتفاظ بأصولهم من ناحية أخرى. وذلك بأن تتم المشاركة في رأس مالي تشغيلي فقط، وتقوم المشاركة باستئجار المزرعة أو المصنع بناء على مدة المشاركة المحددة.

- فإذا كانت مزرعة يؤجران المزرعة من العميل أو من أي طرف ثالث بعقد منفصل، ثم يقومان بتحديد احتياجات المزرعة من تحضير الأرض والأسمدة، وبقية المدخلات والعمالة حتى الحصاد، ويتفقان على نسبة مساهمتهم في رأس المال التشغيلي؛

- وإذا كانت معصرة يؤجران المعصرة للموسم أو المواسم المحددة، وأن يكون الإيجار باعتبار إنتاج الوحدة، ثم يشتركان في شراء المدخلات من السمسم وال فول وزهرة الشمس الناتج الفعلي للمشاركة، ربما أو خسارة.

واستخدمت البنوك السودانية المشاركة المتناقصة إنطلاقاً من سعيها لمساعدة بعض المزارعين في امتلاك الأدوات التي تمكنهم من تنمية زراعتهم.¹¹¹

2- المراجعة:

طبقت صيغة المراجعة في البنوك الإسلامية، وذلك عندما أعلن التحول للنظام المصرفي الإسلامي في عام 1989، واستخدمت المراجعة في مجال التمويل الزراعي، حيث تعتبر من بين الصيغ ذات الأهمية الكبيرة، التي تم تطبيقها في تمويل مختلف احتياجات المزارعين ومن بين البنوك السودانية التي طبقت صيغة المراجعة في مجالات الزراعة البنك الزراعي السوداني ومصرف المزارع وبعض البنوك التجارية، والبنوك الخاصة، حيث قامت البنوك بتوفير الآلات الزراعية بأنواعها:

¹¹¹ عبد الله أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

- من آليات تحضير الأرض بأنواعها، بما فيها الجرارات ذات المحاريث الخفيفة والعميقة؛
- الزراعات؛
- الحاصدات؛
- التقاوي وغيرها من مدخلات الزراعة كالأسمدة والمبيدات.

وذلك بغرض توفيرها للزراعة من ناحية، وبعرضها بأسعار مناسبة من ناحية أخرى¹¹².

3- بيع السلم:

تعتبر إحدى الصيغ الإسلامية المتعارف عليها بالسودان وتستخدم البنوك السودانية عقد السلم على نطاق واسع في تمويل الزراعة بحيث:¹¹³

- كانت لمحفظة البنوك التجارية بتمويل المؤسسات الزراعية، الفضل في إشهار عقد السلم؛
- على ذات المنوال مضت محفظة تمويل الصناعة، إذ كونت البنوك التجارية محفظة لتمويل السلم، وذلك في عام 1991-1992 عندما أدخل البنك الزراعي السوداني صيغة السلم في تعاملاته.
- وعلى الرغم من بعض التجارب غير محكمة الضبط للأحكام الشرعية، فإن التجربة قد مضت بعد المراجعات المتتالية التي قامت بها هيئات الرقابة الشرعية للبنوك السودانية، بحيث يوقع عقد السلم كآلي:

- كان يوقع عقد سلم واحد لتحضير الأرض والتقاوي والزراعة؛
- ثم يوقع عقد سلم ثان في مرحلة النظافة والاحتياجات الأخرى في هذه المرحلة؛
- ثم يوقع عقد سلم ثالث في مرحلة الحصاد.

وهناك فوائد من هذا الإجراء:

- منها أنه يحكم العقد من الناحية الشرعية؛
- ومنها أنه يمثل رقابة على أن المزارع قد قام فعلاً بالزراعة، ولا يوقع البنك العقد إلا بعد تأكده من استثمار التمويل في حاجة الزراعة؛

¹¹² عبد الله أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

¹¹³ نفس المرجع، ص 118.

- أنه يعطي الطرفان فرصة للوصول لتقدير أنسب الأثمان في هذه المرحلة الثانية، وصورة أقرب للواقع في المرحلة الأخيرة، مرحلة الحصاد؛
- أنه ينبغي تفهيم المزارع بأن التزامه بتوفير المبلغ في الأجل المحدد، في حالة ما وكل البنك المزارع ببيع البضاعة، أو توفير البضاعة في الأجل المناسب، وإن قيام المزارع بتوفير البضاعة من مزرعة أخرى يؤدي إلى فساد عقد السلم.

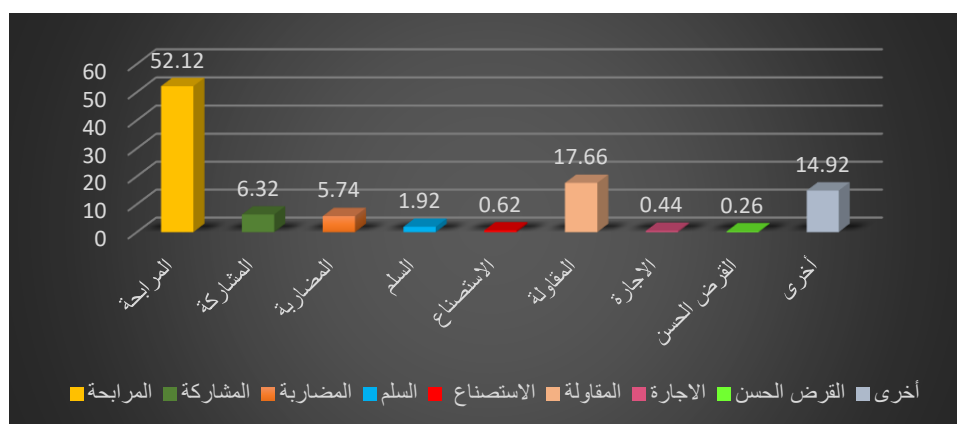
يوضح الجدول والشكل نسبة مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي السوداني للسنوات من : (2019-2015)

جدول رقم (07): مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي في السنوات 2019-2015.

الصيغ	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط خلال 2019-2015
المربحة	49.7	46.2	48.5	55	61.1	52.12
المشاركة	7	6.7	6.5	6.3	5.0	6.32
المضاربة	6.6	5	7.8	5.3	4.0	5.74
السلم	3	3	0.6	1.4	1.6	1.92
الاستصناع	15.5	0.1	0.4	0.8	1.7	0.62
المقاولة	0.1	20.7	25.9	18.4	7.8	17.66
الاجارة	0.4	0.3	0.4	0.8	0.4	0.44
القرض الحسن	0.2	0.3	0.2	0.4	0.2	0.26
أخرى	17.4	17.7	9.7	11.6	18.2	14.92
اجمالي التمويل	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مرجعين (مصطفى العراي، ندير طرويبا، مرجع سبق ذكره، ص 294 و صبرينة بلعاب و حنان عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 43).

شكل رقم (03) : متوسط مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي (%).



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نظرًا للتحوّل الكبير في صناعة البنوك الإسلامية في السودان، يظهر أن صيغة المراجعة هي الصيغة الأكثر استخدامًا في هذه البنوك، حيث استحوذت على متوسط نسبة 52.12٪ من حصة التمويل خلال الفترة من 2015 إلى 2019، تليها صيغة المقاوله بنسبة 17.66٪، كما يمكننا ملاحظة أن صيغتي المشاركة والمضاربة تمثل نسبة تمويل متوسطة بلغت 6.32٪ و 5.74٪ على التوالي. بالمقابل، تعتبر نسبة مساهمة صيغة السلم والإيجار (التي قد تكون مناسبة للقطاع الزراعي) منخفضة جدًا، حيث تراجعت من 3٪ في عام 2015 إلى 1.4٪ في عام 2018 ثم صعدت إلى 1.6٪ سنة 2019، هذا يعكس ضعف التمويل التشغيلي المتاح للقطاع الزراعي في السودان، خاصة مع الاحتياجات المستمرة للنقدية لإجراء التعاقدات على أساس يومي.

يجب على البنوك الإسلامية أن تلتزم بتطوير وتعزيز صيغ التمويل المناسبة للقطاع الزراعي، مثل صيغة السلم والإيجار، وتوفير التمويل التشغيلي اللازم للمزارعين والمشاريع الزراعية، ذلك يساهم في دعم نمو القطاع الزراعي وتعزيز الاستدامة الزراعية في السودان.

يمكن أن نرجع الاعتماد الكبير على صيغة المراجعة في التمويل الزراعي إلى عدة أسباب منها:

- **كثرة الطلب على المدخلات والمعدات والسلع والبضائع الملموسة:** يحتاج القطاع الزراعي إلى مجموعة متنوعة من المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية، صيغة المراجعة توفر تمويلًا مباشرًا لشراء هذه الموارد الزراعية مما يلي الطلب المتزايد عليها.
- **ضمانات وأقل المخاطر:** صيغة المراجعة تعتبر صيغة ضمانية وأقل مخاطرة بين جميع الصيغ التمويلية وتعتمد على توزيع الأرباح والخسائر بين البنك والمقترض، وتحدد سعر المراجعة مسبقًا بحيث لا يتأثر بتقلبات السوق، هذا يوفر ضمانات للمصارف الإسلامية في استرداد الأموال المقترضة، ويقلل المخاطر المرتبطة بعدم قدرة المقترض على سداد القروض.

بالطبع، ينبغي أيضًا أن نأخذ في الاعتبار التنوع في صيغ التمويل وتوفير الصيغ المناسبة للاحتياجات الفردية للمزارعين والمشاريع الزراعية، يمكن أن توفر صيغ أخرى مثل صيغة السلم والإيجار وصيغة المشاركة فرصًا متنوعة للتمويل الزراعي، وتلبية احتياجات القطاع الزراعي المختلفة.

المطلب الثالث: الصعوبات والمشاكل التي تواجه تمويل القطاع الزراعي في السودان

تواجه البنوك صعوبات عديدة عند قيامها بعمليات تمويل القطاع الزراعي و أهم هذه الصعوبات هي¹¹⁴:

- ضعف حجم التمويل الممنوح من المصارف الزراعة يمثل حوالي 13% من حجم موارد السوق المصرفي بينما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي 30% ؛
- ضعف نوافذ التمويل الأخرى غير المصرفية من مؤسسات تمويل أصغر وجمعيات تعاونية وغيرها؛
- ضعف التمويل الحكومي المباشر النقدي والعيني المقدم لإنجاح المواسم الزراعية خاصة وأن هناك عدد كبير من المزارعين ليست لهم أهمية لمحصول على التمويل؛
- غياب تطبيق معايير قياس وتقييم جودة تنفيذ العمليات الزراعية حسب المعايير العمومية؛
- ضعف توجيه الموارد نحو الزراعة فهناك مصارف تستحوذ على نسبة كبيرة من موارد السوق المصرفي لكنها ضعيفة في التمويل الزراعي؛
- عدم التقنين الكامل لمكية الحيازات الزراعية في القطاع المطري والاستفادة منها كأصول ذات قيمة تقوي المركز المالي للمالكين وتوفير ضمانات التمويل؛
- ارتفاع معدلات التعثر والاعسار وعدم السداد في المواعيد؛
- عدم كفاية عدد العاملين بالمصاريف لمتابعة عموميات التمويل الزراعي في مراحله المختلفة مما يؤدي إلى سوء استخدام العملاء لأموال المصاريف وعدم استخدامها في الغرض الذي مولت من أجله؛
- تجميد موارد المصاريف لفترات طويلة لطول فترة موسم الزراعة وتعثر المزارعين وقت السداد بسبب حدوث بعض الظروف الطبيعية مثل الجفاف، الفيضانات ... أدى إلى توجيه موارد المصاريف لقطاعات أخرى؛
- انعدام الدوافع لدى المصارف لتمويل القطاع الزراعي بشكل عام بسبب وجود مخاطر عديدة ممتدة من بداية العملية الإنتاجية حتى التسويق بالنسبة للمنتجات النهائية؛
- ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة المخاطر التي يتوقعها البنك مثل ارتفاع معدلات التضخم، ندرة الأمطار؛
- صعوبة الحصول على ضمانات في مناطق الإنتاج الزراعي لعدم توفر مستندات.

¹¹⁴ صبرينة بلعاب و حنان عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

تلعب البنوك السودانية دورًا هامًا في تمويل القطاع الزراعي وفقًا للمبادئ الإسلامية، حيث توفر البنوك الإسلامية في السودان مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية التي تستهدف القطاع الزراعي، وتعتمد عملية تمويل القطاع الزراعي في البنوك السودانية الإسلامية على مفهوم التمويل بنظام المراجعة والمشاركة والسلم.

كما يساهم هذا النهج الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي في تحقيق عدة فوائد، بما في ذلك تعزيز العدالة المالية وتقليل المخاطر المالية على المزارعين، كما يعزز هذا النهج الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في السودان.

خلاصة الفصل الثالث:

لاحظنا من خلال الاستعراض السابق للتجربة السودانية في تطبيق الاقتصاد الإسلامي أن السودان أدركت أهمية التمسك بالقيم والمبادئ الإسلامية في تنمية اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تكونت رؤية السودان بالتوجه نحو الاقتصاد الإسلامي من خلال الاعتماد على المبادئ والأسس الشرعية، وذلك كنتيجة للتحديات التي واجهتها من أنظمة تقليدية ومن أجل الحفاظ على هويتها الإسلامية وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها الحكومة السودانية في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، إلا أنها تسعى جاهدة لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال توظيف المبادئ الإسلامية في تنمية القطاع الزراعي وغيرها من القطاعات الاقتصادية. ومن خلال دراسة وتحليل التجربة السودانية تبين أن الحل الأمثل للنهوض بالقطاع الزراعي، هو تطبيق البنوك للشريعة الإسلامية، فقد أثبتت الدراسة وجود العديد من الصيغ الإسلامية، التي يمكن من خلالها تمويل هذا القطاع الحيوي، وأنها البديل للمعاملات الربوية باعتبارها سبب من أسباب ضياع ثروات الزراعية التي تزخر بها معظم الدول العربية. فقد وفقت هذه التجربة إلى حد بعيد في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، الذي لم يكن عائقاً أمام تقدمها وازدهارها كما يدعي البعض، وهذا ما أكدته هذه التجربة لما كانت مبنية على التعاليم الإسلامية والضوابط الشرعية.

خاتمة

مما سبق نستنتج أن تمويل القطاع الزراعي وفقاً للصيغ الإسلامية يعتبر موضوعاً مثيراً للاهتمام، حيث يتمحور تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في التمويل الزراعي حول توفير البدائل المالية التي تتفق مع المبادئ الإسلامية وتساهم في تطوير وتعزيز القطاع الزراعي.

وتوفر البنوك الإسلامية صيغاً تمويلية مثل المشاركة والمراجحة والمضاربة والإجارة وغيرها، التي تسمح بتمويل المشاريع الزراعية وتلبية احتياجات المزارعين والمستثمرين الزراعيين. وتتميز هذه الصيغ بأنها تتجنب الفوائد الربوية وتعتمد على مشاركة الأرباح والمخاطر بين البنك والمستثمر، مما يعزز العدالة والتوازن في العلاقة المالية.

باستخدام صيغ التمويل الإسلامي، يمكن توفير التمويل اللازم لتطوير الإمكانات الزراعية، مثل شراء المعدات الزراعية، تحسين البنية التحتية، توفير الموارد المالية للمزارعين، وتحقيق نمو مستدام في القطاع الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، يتماشى التمويل الزراعي بواسطة الصيغ الإسلامية مع القيم الأخلاقية والاجتماعية الإسلامية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاهية المجتمعات الريفية وتحقيق الأمن الغذائي.

لذا، يمكن القول بأن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الزراعي يعد خطوة هامة نحو تعزيز الإمكانات الزراعية وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المعنية. يعتبر تمويل القطاع الزراعي السوداني أحد أهم المواضيع وهذا راجع إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يكتسبها، وذلك من أجل تطوير الإمكانات واستغلال الموارد الزراعية بأحسن الطرق من أجل النهوض به أكثر.

○ اختبار الفروض:

من خلال ما تناولناه في هذه الدراسة يمكن اختبار صحة أو خطأ الفرضيات التي وضعت في مقدمة كما يلي :

بالنسبة **للفرضية الأولى** التي مفادها أنه يمكن أن تحل العديد من المشاكل الاقتصادية إذا اعتمدنا على الزراعة كقطاع جاز للتنمية الاقتصادية، فرضية صحيحة بحسب ما تطرقنا له سابقاً أن القطاع الزراعي يُعتبر ذو أهمية كبيرة في العديد من الاقتصادات حول العالم وله دور مهم في التنمية الاقتصادية، فهو يوفر الموارد الغذائية الأساسية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل في المناطق الريفية. كما يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في تعزيز التجارة الداخلية والخارجية وتنويع مصادر الدخل الوطني، ومع ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن النجاح والتأثير الإيجابي للزراعة كقطاع جاز للتنمية الاقتصادية يعتمد على عوامل متعددة مثل

السياسات الزراعية المناسبة، الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية، التكنولوجيا الحديثة، التوجه نحو الاستدامة البيئية، وتوفير فرص التدريب والتطوير للمزارعين.

بالنسبة **للفرضية الثانية** التي مفادها أن القطاع الزراعي السوداني يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي هي فرضية خاطئة حيث أنه خلال فترة الدراسة، تباينت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، بلغت نسبة المساهمة حوالي 29.9%، ولكنها انخفضت في عام 2019 إلى 28.1%. يعود السبب في ذلك جزئيًا إلى عدم استغلال الأراضي الزراعية بشكل أمثل، بالإضافة إلى وجود عراقيل تعوق تطوير القطاع وتحقيق أهدافه.

أما **الفرضية الثالثة**: تساهم (المزراعة و المغارسة، المساقاة) - و هي الصيغ الأكثر استخداما في تمويل القطاع الزراعي في السودان- في إعطاء دفع قوي للاقتصاد السوداني، فهي فرضية خاطئة ، لان الصيغة الأكثر استخدامًا في البنوك السودانية هي صيغة المراجعة، حيث بلغ متوسط استخدامها حوالي 52.12% خلال فترة الدراسة. تأتي بعدها صيغة المقاوله بنسبة تمويل بلغت 17.66%، ثم تأتي صيغ المضاربة والمشاركة بنسبة تمويل تبلغ حوالي 5.47% و 6.3% على التوالي، وبالنسبة للصيغ الزراعية المذكورة، فإنها غير مستخدمة في تمويل القطاع الزراعي السوداني.

○ نتائج الدراسة :

- توفر المعاملات في الشريعة الإسلامية تنوعًا كبيرًا في صيغ التمويل، والتي بإمكانها أن تشكل نظاماً تمويلياً متكاملًا لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- في فقه العقود المالية الإسلامية، هناك مجموعة متنوعة من صيغ التمويل تشمل بعضها الصيغ التي تعتمد على الإضافة الحقيقية في الاقتصاد، مثل المضاربة والمشاركة، وتشمل أخرى الصيغ التي تعتمد على المدائنت، مثل المراجعة والسلم والاستصناع.
- وفقًا للدراسة التطبيقية التي تمت في السودان، يتضح أن تطبيق صيغ المزارعة والمساقاة والمغارسة في التمويل الزراعي محدود جدًا، وقد يكون غائبًا تمامًا في بعض الحالات، هذا يشير إلى أن هذه الصيغ غير شائعة أو غير مستخدمة بشكل واسع في القطاع الزراعي في السودان.

○ الاقتراحات والتوصيات:

- التركيز على تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتمويله لأنه الركيزة الأساسية لنهوض أي اقتصاد خاصة مع توفر الإمكانات لدى الدول الإسلامية من ثروات طبيعية و بشرية بإمكانها أن تحقق المستحيل؛
- ينبغي الاستفادة من التجربة السودانية، في سياسة إعادة الهيكلة، والاعتماد على النظام الإسلامي الأخرى للنهوض بالقطاعات الاقتصادية، خاصة الزراعي منها باعتباره، القطاع الرئيسي لبقية القطاعات؛
- لزيادة استخدام صيغ المزارعة والمساقاة والمغارسة في تمويل القطاع الزراعي في الجزائر، يمكن اتباع بعض الحلول والإجراءات التالية: يجب تعزيز التوعية والتثقيف حول فوائد هذه الصيغ وآليات تطبيقها في التمويل الزراعي، يمكن تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي لنشر الوعي بالصيغ الإسلامية وتعزيز فهمهم لها كما ينبغي وضع تشريعات وسياسات تشجع استخدام صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي، وتوفير الإطار القانوني اللازم لتنفيذها بشكل صحيح وفعال، كما أنه يتطلب تطبيق صيغ المزارعة والمساقاة والمغارسة توفر بنية تحتية مناسبة، مثل توفر الأراضي الزراعية والمرافق اللازمة والخدمات الداعمة، وذلك لتسهيل تنفيذ هذه الصيغ وضمان نجاحها.

قائمة المراجع

○ الكتب:

1. إحسان حفطي، (علم اجتماع التنمية)، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
2. أحمد العليوي الأحمد وسمعان العطوان، "التمويل الزراعي"، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، جامعة حلب.
3. أحمد جابر بدران، "التمويل بالمراجحة في المصارف الإسلامية والصيغة المستحدثة المواعدة المنتهية بالبيع"، رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2005.
4. أحمد عثمان بابكر، (تجربة البنوك الإسلامية في التمويل الزراعي بصيغة السلم)، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، السعودية، جدة، 1997.
5. أحمد فاروق الشيخ، (المفيد في العمليات البنوك الإسلامية)، بنك البحرين الإسلامي، 2010.
6. حسين عبد الحميد رشوان، (التنمية: اجتماعيا - ثقافيا - اقتصاديا سياسيا اداريا بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
7. رفيق يونس المصري، (بيع المراجحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية)، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
8. طارق محمد الحاج، (مبادئ التمويل)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
9. عبد الله محمد نوري الدب رشوي، (صبيغ التمويل بالمزراعة في التشريع الاسلامي وإمكانيات تطبيقها)، ط1، دار النوادر، لبنان، 2010.
10. عبد الغفار حنفي، (أساسات التمويل والإدارة المالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
11. فداء الروابدة، (الزراعة والتصنيع الزراعي)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020.
12. فؤاد السرطاوي، (التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص)، ط1، دار المسيرة، عمان، 1999.
13. محمد السعيد محمد، (الاقتصاد الزراعي)، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1999.
14. محمد عاطف غيث ومريم أحمد مصطفى، (قضايا التنظيم للتنمية في العالم الثالث)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.
15. محمد مدحت مصطفى، (سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية)، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص46.
16. محمود العجلوني، (البنوك الإسلامية؛ أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)، ط01، دار المسيرة، عمان، 2008.
17. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، (المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007م.

18. منذر قحف، (مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي)، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991.
19. نورا عدلي رزق، (التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية)، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 32 موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، 2022.
- الرسائل والمذكرات :
20. أ عمر عزوي ، " استراتيجيية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
21. أمينة شاوي وسارة زياية، "دور تنمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017.
22. حسينة بودور، "التمويل بالمزراعة كأداة للصيرفة الإسلامية-دراسة حالة السلام بنك وكالة رقم 34 المسيلة -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
23. زكري بوحصان، "المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة دراسة حالة"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريج -، 2019.
24. زكرياء عناب ، "البنوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي-دراسة تجربة السودان"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016.
25. صابر بولفراخ ومحمد شطبي، "مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-، 2020.
26. صالح بلدي عمران والطاهر نمرودي، "صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-، 2018.
27. صبرينة بلعاب و حنان عزيزي، "دور البنوك الحكومية والمتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة حالة البنك الزراعي السوداني خلال الفترة(2015-2019)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021.
28. عبد القادر شويرفات، "السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وإمكانيات التصدير"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر .

29. قندوسي طاوش، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)", أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014.
30. كوتر دبة، "السياسة الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-، 2017.
31. محمد ردي، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.
32. محمد غردي، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.
33. محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
34. مني علي إبراهيم ياجي، "الدور الإرشادي والتمويلي للبنك الزراعي السوداني في حل قضايا تمويل صغار المزارعين"، مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلوم الزراعية، تخصص العلوم الزراعية، جامعة الخرطوم، السودان.
35. وزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 106.
36. ياسمين بن زاوي و إيمان كحالي، "دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر 2010-2018"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2019.
- المجلات و المداخلات :
37. ابتسام حاوشين، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة (الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات)، المجلد 03 لعدد 06، 2011.
38. أسية لعساس، "تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017"، مجلة (المنهل الاقتصادي)، المجلد 04 العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، 2021.
39. إنصاف قسوري، "الندوة العلمية حول: تجربة تحوّل البنوك التقليدية في الجزائر إلى بنوك إسلامية"، مداخلة حول الأساليب المستحدثة في صيغ التمويل الإسلامي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022.

40. بدر الدين طالبي وسلمى صالحى، "واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها"، مجلة (علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 19 العدد 31، 2015.
41. خالد محجوب و اخرون، "دراسة تحليلية لسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان (1998-2018)"، مجلة (مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية)، المجلد 37 العدد 2.
42. رايح زيري، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة (العلوم الإنسانية)، العدد 05، 2004.
43. رايح زيري، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة (العلوم الإنسانية)، المجلد 04 العدد 06، الجزائر، 2004.
44. زهير بن دعاس وامين عويسي، "صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول"، مجلة (التنمية واقتصاد التطبيقي)، المجلد 02 العدد 02، 2018.
45. سامية بزازي، "دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 04 العدد 02، 2022.
46. سكيبة محمد الحسن، "الاثار الاقتصادية لعقد السلم"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للصناعة المالية، جامعة ام درمان، مصر، 2014.
47. سليم العمراوي، "انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019)"، مجلة (الدراسات المالية المحاسبية والادارية)، المجلد 06 العدد 03، 2019.
48. سليم فيصل النابلسي، "مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية"، مجلة (دنانير)، العدد 05.
49. عائشة لحنط وفوزي الحاج أحمد، "التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية"، مجلة (اقتصاديات المال والاعمال)، المجلد 02 العدد 07، 2018.
50. عبد الغني حريري، "الطبيعة التنموية الصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية"، مجلة (الريادة لاقتصاديات الأعمال)، المجلد 03 العدد 02، 2017.
51. عبد الكريم قندوز واخرون، "دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية"، معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 12، 2022.
52. عبد الله أحمد علي، "صيغ تمويل التنمية في النظام المصرفي السوداني"، وقائع الندوة حول صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الخرطوم، السودان، 2018.
53. كريم زمران، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004"، مجلة (أبحاث اقتصادية وإدارية)، المجلد 04 العدد 01، 2007.

54. كمال زموري وآخرون، "نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة 1967-2019"، مجلة (أوراق اقتصادية)، المجلد 10 العدد 02، 2019.
55. لبنى معطى، "أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق"، مجلة (المالية والأسواق)، المجلد 02 العدد 01، جامعة مستغانم، 2015.
56. محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة (الباحث)، المجلد 10 العدد 10، 2012.
57. مصطفى العراي، نذير طروبيا، "دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان نموذجاً"، مجلة (البشائر الاقتصادية)، المجلد 05، العدد 02، 2019.
58. مصطفى بوعقل وسمرة مبارك، "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية"، مجلة (التنمية الاقتصادية)، المجلد 04 العدد 04، 2017.
59. مصطفى محمد مسند، "تمويل القطاع الزراعي في السودان: التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها"، مجلة (جديد الاقتصاد)، العدد 07، السودان.
60. نعيمة زلاطو و حكيم حداشي، "المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية"، مجلة (الاقتصاد الدولي والعولمة)، المجلد 22 العدد 03.
61. وليد بقاش وبن دادة عمر، "حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية"، مجلة (الدراسات الاقتصادية المعاصرة)، المجلد 04 العدد 01، 2019.
62. وليد بقاش وعمر بن دادة، "حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية"، مجلة (الدراسات الاقتصادية المعاصرة)، المجلد 04 العدد 01.
63. ياسين بوضياف، "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية"، المجلد 03 العدد 02، شلف، 2016.